الإخبار بالذي بين التأصيل النحوي والاستعمال اللغوي

دراسة تحليلية نقدية

دكتور/ صديق محمود صديق النجولي

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

مقدمة

الحمد لله الآمر بالتعقل والتفكير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير، وعلى آله وأصحابه أولي الفضل والعلم الوفير، أما بعد:

فالنحو العربي معقول من منقول[1]، جُمع فيه بين معطيات منطق اللغة ومعطيات منطق العقل. أُقيمت دعائمه وأُسس بنيانه على معالجة نصوص راقية -كُتبت لها شهادة الفصاحة، وهي القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر- ومحاولة استنطاق مخزونها الدلالي واستنباط أحكامها. وكان معتمدَه في هذا الإجراءُ التحليلي المسبوق بسبر وتتبع واستقراء وموازنة ومقارنة.

لم يكتف النحاة بوصف الظاهرة اللغوية، وإنما تجاوزوها إلى سبر أغوارها بإعمال النظر فيها: جمعًا وتفسيرًا وتعليلًا وحكمًا. وعلى الرغم من ذلك فإن الاستعمال ظل المرتكز الرئيس الذي قامت عليه النظرية النحوية، فهو المستدعي لحضور العقل لاكتشاف الجانب المضمر من النص – أعني: النظام- وهو جملة القوانين والقواعد المتحكمة في الظواهر اللغوية الملموسة التي يوفرها الاستعمال.

وإذا كان الأمر كذلك، أعني إذا كان النص هو المؤذن بحضور العقل، فإنه يجب ألَّا يغلب منطق العقل على منطق اللغة، وألَّا يُرهق النص والدارسون بتوجيهات عقلية غريبة عمَّا توفره اللغة أو يحتمله السياق. ولكن بعض النحاة – بعد أن اكتمل وضع أحكام اللغة وقواعدها- غلَّب منطق العقل على منطق اللغة، أو بصفة أخرى غلَّب منهج التأصيل على منهج الاستعمال؛ حيث اتجه إلى الجانب التطبيقي، فكان باب الإخبار بالذي- وهو موضوع هذا البحث- وضعه النحويون بقصد امتحان قدرة

---

[1] نزهة الألباء: ص٧٦.

المتعلِّمين على ما تعاطوه من قواعد النحو، وترسيخ القاعدة لديهم. وهو يتعلق بالتحويل من جملة إلى جملة وفق شروط وأحكام مع المحافظة على المعنى الأصلي. وقد بالغوا فيه فوضعوه على كثير من أبواب النحو ومسائله، فأصبحت القاعدة هي بؤرة التناول لهذا الباب، والمؤسِّس لاكتساب اللغة.

ولكن هذا الباب يخالف من المنظور التنظيري مسعى التفكير النحوي، ويفتقر من المنظور التطبيقي إلى الكثير من الأسس ومعايير النجاح؛ وذلك لأمور فصَّلناها في ثنايا البحث، منها:

١- التركيز على قضايا ذهنية وفلسفية، تُغلِّب القوانين الجافة والقوالب المجردة على الاستعمال اللغوي.

٢- عدم الاهتمام بالنواحي الوظيفية للغة؛ حيث وُضع لترسيخ قواعد النحو وأحكامه وتحقيق ملكة الإحاطة بمبادئه في أذهان المتعلِّمين.

٣- افتراض أساليب وتراكيب لم يرد لها نظائر في الاستعمال اللغوي.

٤- أنه تمرين ذهني يُراد فيه النحو لذاته؛ فلا يخدم النطق الصحيح، ولا يعصم لسانا، ولا يُبنى عليه عمل في الغالب.

٥- تضارب بعض أحكامه مع ما درج على لسان العرب وما استقر لدى النحاة.

ولذلك اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ومبحثين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وخطة البحث.

المبحث الأول: الإخبار بالذي دراسة تحليلية، وقد جاء في مدخل ومطلبين:

المطلب الأول: أحكام صياغة النمط التركيبي للإخبار بالذي.

المطلب الثاني: شروط ما يُخبر عنه.

المبحث الثاني: الإخبار بالذي دراسة نقدية، وقد اشتمل إجمالًا علي أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإخبار بالذي توسيع لدائرة الكلام في الأحكام النحوية.

المطلب الثاني: غياب الشَّاهد وحضور المثال النحوي المصنوع.

المطلب الثالث: الإخبار بالذي خروج عمَّا استقر لدى العرب والنحاة.

المطلب الرابع: إشكالية المصطلح بين الظاهر والتطبيق.

وذُيِّل البحث بخاتمة، أبرزت أهم النتائج الواردة فيه، وجريدة مفصَّلة بأهم المصادر والمراجع التي استقيت منها مادة البحث.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

المبحث الأول
الإخبار بالذي: دراسة تحليلية

مدخل:

الموصول عند النحاة هو الاسم الذي يحتاج دائما إلى جملة – أو ما يساويها– وإلى عائد أو ما يقوم مقامه[١]. قال ابن مالك: "وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية"[٢]. فإذا تمَّ بما بعده، كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، فجاز أن يقع فاعلًا، ومفعولاً، ومجرورًا، ومبتدأً، وخبرًا لمبتدأ[٣]، فتقول: قام الذي في الدار، ورأيتُ الذي في الدار، ومررتُ بالذي في الدار، والذي في الدار زيدٌ، وزيدٌ الذي في الدار.

وإذا جُعل مبتدأ، فحينئذٍ تكثر مسائل هذا التركيب. وهو النمط أو الأسلوب الذي أفرده النحويون، وجعلوه كحدٍ من الحدود[٤]. ويسمى باب الإخبار بالذي، وهو فرع على الموصول والصلة؛ ليُعلم به تمكُّن الأسماء وقصورها، تقديمًا وتأخيرًا، وإضمارًا وإظهارًا، وما يصحُّ الإخبار عنه وما لا يصح[٥].

وهو بابٌ واسع، بالغ فيه النحويون، ووضعوه على أبواب النحو كـــ: باب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، ونواسخهما، وجميع المفعولات، والتوابع، والإعمال، وغير ذلك"[٦]؛ بقصد رياضة الخاطر والامتحان والتدريب في الأحكام النحوية، والاستخبار عن كيفية النطق بتراكيب تقتضيها القواعد، وإن لم تنطق العرب بمثلها[٧].

ويُسمى، كذلك، باب التمرين، أي تمرين المتعلم فيما تعلَّمه في بعض أبواب النحو من المسائل، وتذكيره إياها، كما يتذكر، مثلًا، بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما، أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بـــ حتى وكاف التشبية لا يخبر

---

[١] د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي: ص٩٤.

[٢] ابن مالك: شرح التسهيل: ج١ص١٨٦.

[٣] انظر: الأصول في النحو:ج٢ص٢٦٩–٢٧٠، ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٧١.

[٤] الأصول في النحو:ج٢ص٢٧٠.

[٥] راجع: ابن الأثير، البديع في علم العربية:ج٢ص٢٥٣.

[٦] راجع: شرح التصريح:ج٢ص٤٣٣. قال المبرد: " اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام". المقتضب:ج٣ص٨٩.

[٧] راجع: إرشاد السالك:ج٢ص٨٢١، شرح ابن عقيل:ج٤ص٦١، الهمع:ج٣ص٢٤٦.

عنهما، أنهما لا يقعان ضميرين، وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه، أنه يجب تصديره لغرض الإبهام قبل التفسير[١].

ويسميه بعضهم باب السبك[٢]، أي سبك كلام من كلام آخر، مع المحافظة على المعنى الأصلي للجملة. قال الرضي: "معنى قولهم: أخبر عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية بـــ (ب) الموصول، أي: صُغ من الجملة جملة أخرى اسمية، وأخبر في الثانية بـــ(أ)، أي عن ذات متصفة بما اتصف به (أ) في الأولى معبرًا عن تلك الذات بـــ(ب) الموصول، ولا تغيِّر الأولى عن وضعها إلا بقدر ما يفيد هذا الإخبار المذكور"[٣].

ولم يقتصر غرض الإخبار بالذي على ما ذكرنا من التمرين والتدريب فحسب، بل قد يُؤتى به لأغراض أُخر، قال بدر الدين بن مالك: وكثيرًا ما يُصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوِّي الحكم، أو تشويق السامع[٤].

المطلب الأول

أحكام صياغة النمط التركيبي للإخبار بالذي

قال ابن السراج: "كل اسم قيل لك أخبر عنه، فحقه أن تنتزعه من الكلام الذي كان فيه، وتضع موضعه ضميرًا يقوم مقامه، ويكون ذلك الضمير راجعًا إلى الذي أو الألف واللام، وإنما كان كذلك لأنَّ كل مبتدأ فخبره إذا كان اسمًا مفردًا في المعنى هو هو، فإذا ابتدأتَ بـــ"الذي" وجعلت اسمًا من الأسماء خبره، فالخبر هو "الذي" والذي هو الخبر، وهذا شرط المبتدأ والخبر"[٥].

وقال ابن عصفور: " وترفع الذي أو الاسم الذي تدخل عليه الألف واللام بالابتداء، وتؤخر الاسم الذي تريد أن تخبر عنه إلى آخر الكلام، وتجعله خبرا للذي أو لما دخلت عليه الألف واللام، وتجعل مكان الاسم المؤخر إلى آخر الكلام ضميرا يعود

---

[١] انظر: شرح الرضي على الكافية:ج٣ص٢٩.

[٢] راجع: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٣، المقاصد الشافية:ج٦ص٢٠٥.

[٣] شرح الرضي على الكافية: ج٣ص٢٩.

[٤] راجع: الهمع: ج٣ص٢٤٦، شرح التصريح:ج٢ص٤٣٣.

[٥] الأصول في النحو: ج٢ص٢٧٠.

على الذي أو على الألف واللام، ويكون الضمير على حسب الاسم المؤخر إلى آخر الكلام من رفع ونصب وخفض"[١].

وقال أبو حيان: " وكيفية الإخبار أن تُقدم الموصول مبتدأ، وتُؤخر الاسم، أو خلفه خبرا، وما بينهما صلة عائد منها إلى الموصول ضمير غائب، يخلف الاسم في إعرابه، الذي كان له"[٢].

يتبين من خلال النقول السابقة أن هذا النمط – الإخبار بالذي– فرع متحول عن أصل. تمَّ هذا الانتقال أو التحويل من خلال تنفيذ الإجراءات الآتية:

أولها: وجوب تقديم المبتدأ على الخبر، وذلك على سبيل الوجوب، والذي يدل عليه كلام النحويين؛ لاشتراطهم في المخبر عنه قبول التأخير[٣]. فالمخبر عنه في هذا الباب هو المجعول في آخر الجملة خبرًا لموصول مبتدأ تصدر به الجملة. فإذا عُيِّن لك اسم من جملة، وقيل لك: كيف تخبر عنه؟ فصدِّر ما يطابقه من الذي وفروعه مجعولا مبتدأ، وأخِّر المسئول عنه مجعولا خبرا[٤].

والثاني: لا بدَّ من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به؛ لأن الإخبار ضرب من الابتداء والخبر، ولا بدَّ من مطابقة الخبر للمخبر عنه إن مفردًا فمفرد، وإن مثنًى فمثنى، وإن مجموعًا فمجموع، وإن مذكرًا فمذكر، وإن مؤنثًا فمؤنث[٥].

والثالث: نقل الاسم الذي تريد الإخبار عنه من مكانه الذي كان فيه إلى عجز الجملة، وترفعه على أنه خبر للموصول[٦].

والرابع: أن تعوض من ذلك الاسم المتأخر ضميرا مكانه، على حسبه في الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث [٧]. قال ابن الحاجب: "ويجب أن يكون موضعَ ذلك الاسم ضميرٌ يرجع إلى الذي، ولا بدَّ منه؛ لأنك في المعنى إنما

---

[١] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٤.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب:ج٣ص١٠٥٢.

[٣] توضيح المقاصد:ج٣ص١٣١٣، المقاصد الشافية:ج٦ص٢٠٦، المساعد على تسهيل الفوائد: ج٣ص٢٨٣.

[٤] ينظر: شرح الكافية الشافية: ج٤ص١٧٧٢، تمهيد القواعد:ج٩ص٤٥٦٧، المساعد:ج٣ص٢٨٣.

[٥] ينظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٥، شرح ابن عقيل: ج٤ص٦٢، المقاصد الشافية: ج٦ص٢٠٧.

[٦] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٧، شرح التصريح: ج٢ص٤٣٤، شرح ابن عقيل: ج٤ص٦١.

[٧] شرح التصريح: ج٢ص٤٣٤.

ذكرت الجملة منسوبة إلى مبهم نُسب إليه أو نُسب هو لتعرفه، فلو لم تذكره لبقتِ النسبة إلى غير منسوب، والمنسوب من غير نسبة فيختل المقصود"[١].

والخامس: أن هذا الضمير الذي يخلف الاسم المتأخِّر لا بدَّ من مطابقته الموصول؛ لكونه عائدًا إليه[٢]، قال ابن يعيش: " وتضع موضعه ضميرا يعود إلى الموصول يكونه في المعنى"[٣]. ويلزم عند الجمهور أن يكون هذا الضمير غائبًا، ولو كان عن ضمير متكلم أو مخاطب؛ لأنه عائد على غائب؛ إذ الموصول في حكم الغائب[٤].

فهذه الأعمال الخمسة يمكن أن يُطلق عليها القوانين أو الإجراءات التحويلية. هذه الإجراءات تحكم عملية الانتقال من البنية الأصل (الجملة الأصل) إلى البنية الظاهرة (الإخبار بالذي)، مع المحافظة على المعنى العام الذي يحمله الإسناد، وكذلك على العناصر الرئيسة فيه. وهي –كما لاحظنا– متمثلة في إعادة ترتيب الجملة الأصل، وإدخال عناصر جديدة، وتغيير في العلامة الإعرابية.

واللافت للانتباه أن أقوال النحاة في هذا الباب شديدة القرب من المنهج التحويلي الحديث في النحو، وتناولهم للإجراءات التحويلية يكاد يكون مطابقًا لما قاله النحاة المحدثون عن التحويل. يقول د. محمد حماسة: " إن التحويل هو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر، والجملة المحول عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل. والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة هي القواعد التحويلية. وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجردة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية"[٥].

---

[١] الإيضاح في شرح المفصل: ج١ص٤٨٤.

[٢] انظر: شرح الكافية الشافية: ج٤ص١٧٧٣، التمهيد: ج٩ص٤٥٦٧.

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٨، شرح التصريح: ج٢ص٤٣٤.

[٤] توضيح المقاصد:ج٣ص١٣١٣، شرح التصريح: ج٢ص٤٣٦.

[٥] من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ص١٢–١٣بتصرف. وانظر: د. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: ص١٤.

وهنا يمكن القول إن نحاة العربية القدامي – من خلال هذا النمط– قد أصَّلوا بشكل كبير لبعض المفاهيم الرئيسة في النحو التوليدي التحويلي، مثل:

١– البنية العميقة " الأصل المجرد": وهى المعنى الأوَّلي المجرد قبل دخول أي عنصر من عناصر التحويل عليها.

٢– البنية السطحية " التعبير الواقعي المنطوق": وهي البنية التي تجسد مبنى الجملة وشكلها النهائي بعد دخول عناصر التحويل عليها.

٣– المعنى الدلالي: وهو ناتج العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة. فالجملة التوليدية تحمل معنى بسيطًا سطحيًّا مباشرًا، بينما تحمل الجملة التحويلية من التحويل معنًى عميقًا غير مباشر يحتاج إلى تفسير متسلسل وعميق.

٤– عناصر التحويل: ففي سبيل الانتقال ما بين البنية السطحية والبنية العميقة لا بدَّ من وضع قواعد تحكم هذا الانتقال، وتشرح مراحل الانتقال من البنية المقدرة إلى البنية الظاهرة. وهي مجموعة القوانين اللغوية التي تدخل على الجملة للربط بين أجزائها، لنقلها من جملة بسيطة توليدية إلى جملة تحويلية، مثل: الترتيب والزيادة والحذف.

<u>ونورد فيما يأتي نماذج وأمثلة من ذلك الأسلوب</u>، لنتعرف، من خلال أنماطها، إلى أحكام الإخبار بالذي، وعناصر التحويل التي تُسهم في وصف العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية.

<u>النموذج الأول</u>: زيدٌ أخوك". إن قيل لك أخبر عن "زيد"، قلت: "الذي هو أخوك زيدٌ". هذا التركيب تمَّ الوصول إليه بخمسة أعمال، لا يجوز الإخلال بشيء منها، على النحو الآتي:

أحدها: تصدير التركيب بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء، مطابق للاسم المخبر عنه، وهو "زيد" في إفراده وتذكيره، وهو "الذي".

والثاني: تأخير "زيد" إلى آخر التركيب؛ لأنك تريد أن تجعله خبرًا عن الموصول.

والثالث: رفع "زيد" على أنه خبر للذي.

والرابع: أن تجعل في مكانه، أي مكان "زيد" الذي نقلته عنه، ضميرًا مطابقًا له في معناه وإعرابه، عائدًا على الموصول.

والخامس: أن تجعل ما سوى الموصول وخبره جملة الصلة، وهي: "هو أخوك"، والعائد منها إلى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفاً عن زيد[١].

وإن أخبرت عن "أخوك"، قلت: الذي زيدٌ هو أخوك، فجعلت الضمير موضع "أخوك" خبرًا عن زيد، كما كان زيد كذلك، وجعلت جملة: " زيد هو" صلة الذي، ثم جعلت" أخوك" خبرًا عن الموصول الذي هو " زيد"[٢].

النموذج الثاني: " **ضربتُ زيدًا**". إذا قيل لك: أخبر عن زيد بـ"الذي"، قلت: "الذي ضربتُه زيدٌ"، فتجعل "زيدًا" مؤخرا، وترفعه على أنه خبر، وتبتدئ الكلام بموصول مطابق له، وتجعل ما بقي من الجملة صلته، وتجعل في محل زيد ضميرا عائدا على الموصول[٣]. ويجوز حذف الهاء فتقول: الذي ضربتُ زيد، وهو حسن في صلة الذي؛ لأنهم استثقلوا اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة: "فعل وفاعل ومفعول"، فصرن مع "الذي" أربعة أشياء تقوم مقام اسم واحد، فيحذفون الهاء لطول الاسم [٤]؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل، والعائد إذا كان منصوبًا متصلا بالفعل، جاز حذفه[٥].

وإذا أخبرت عن التاء بـ"الذي"، قلت: الذي ضرب زيدًا أنا. ففعلت فيه ما ذُكر، إلا أن التاء ضمير متصل، لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال، ففصلت الضمير وأخرته، فلذلك قلت: أنا. وجعلت في موضع التاء ضميرًا غائبًا يعود إلى الموصول؛ ذلك أن شرط الضمير العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة، ولو كان خلفاً عن حاضر. أما الكسائي فيجيز أن يطابق الضمير الخبر في الخطاب والتكلم كحاله لو تأخر، فأجاز أن تقول: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنتَ، وتبعه في جواز ذلك أبو ذر الخشني[٦].

---

[١] ينظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٥.

[٢] ينظر: الأصول: ج٢ص٢٧٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٩،

[٣] ينظر: إرشاد السالك: ج٢ص٨٢٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٩، شرح ابن عقيل: ج٤ص٦١.

[٤] ينظر: الأصول: ج٢ص٢٧١، ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٩.

[٥] ينظر: شرح التصريح:ج٢ص٤٣٦.

[٦] الارتشاف: ج٢ص١٠٢٣.

ومذهب الجمهور منع ذلك[١]؛ لأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ، وذلك خطأ[٢].

النموذج الثالث: "**بلَّغتُ من أخويك إلى العمرِين رسالة**". إذا أخبرت عن أخويك، قلت: اللذان بلغت منهما إلى العمرِين رسالة أخواك، فاللذان: مبتدأ، وأخواك: خبره، وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بـ"من". وإن أخبرت عن "العمرِين"، قلت: الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون. فالذين مبتدأ، والعمرون خبره، وما بينهما صلة، وعائدها ضمير الجمع المجرور بـ"إلى". وإن أخبرت عن الرسالة قلت: التي بلغتها من أخويك إلى العمرِين رسالةٌ، فالتي مبتدأ، ورسالة خبره، وما بينهما صلة، وعائدها الهاء من "بلغتها". وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلًا، ويكون التقدير: التي بلغت من أخويك إلى العمرين إياها رسالةٌ. لكن إذا أمكن الوصل لم يجز العدول عنه إلى الفصل إلا في الضرورة، وحينئذ، أي حين إذ قدمته ووصلته، يجوز لك حذفه وإثباته؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل[٣].

وقد اكتفيت بثلاثة نماذج فقط للتنبيه على كيفية الإخبار؛ لأن هذا الباب كثير المسائل والتفريعات، وقد أطنب فيه العلماء. فأنواع ما يجوز الإخبار عنه من الكلام كثيرة، لا يحتمل البحث استيعابها، ولا ذكر ما يتفرع عليها من مسائل.

المطلب الثاني: شروط ما يخبر عنه

إنَّ كل اسم من جملة تامة خبرية يجوز الإخبار عنه، إلَّا أن يمنع منه مانعٌ. ولذلك اشترط النحاة للمخبر عنه بالذي شروط:

أولها: قبوله التأخُّر هو أو خلفه[٤]، فلا يُخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبية، وكل ما ألزمته العرب التقديم، ولم يجز أن يكون مقدَّما ومؤخَّرا؛ لأنك لا بدَّ أن تؤخره حين الإخبار، ولا يصح؛ لأن فيه إخراجا له عن وضعه[٥]، فيزول ما استقرّ له من التصدر.

---

[١] ينظر: توضيح المقاصد: ج٣ص١٣١٣.

[٢] ينظر: شرح التصريح ج٢ص٤٣٦.

[٣] ينظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٥-٤٣٦.

[٤] ينظر: شرح الكافية الشافية:ج٤ص١٧٧٤، الهمع: ج٣ص٢٤٨، المساعد:ج٣ص٢٧٩.

[٥] ينظر: الارتشاف: ج٣ص١٠٤٩، التمهيد: ج٩ص٤٥٨١.

ولا يرد على ذلك الضمير المتصل، فإن خلفه – وهو: المنفصل– يقبل التأخير[١]، كالتاء من "ضربتُ"، فإنها وإن لم تقبل التَّأخير، فخلفها يقبله، وهو الضمير المنفصل (أنا) [٢]. فـــإذا أخبرت عن "التاء" من قولك: "ضربتُ زيدا" قلت: "الذي ضرب زيدا أنا".

وبيان ذلك أنك إذا أخبرت عن ضمير الشأن من قولنا: "هو زيد قائم"، لم يجز أن تقول: الذي هو زيد قائم هو؛ لأن ضمير الشأن لا يكون إلَّا أوَّلًا غير عائد على ظاهر، وإنما تفسره الجملة بعده. وأنت إذا أخبرتَ عنه، أخرجتَه عن هذه الصفة بأن يصير متأخرًا يعود على ما قبله من الموصول غيرَ مفسر بجملة، فيكون ذلك إخراجًا له عما استقر له[٣]، وثمَّ مانع آخر، وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله[٤].

كما لا يخبر عن اسم الشرط، فلا يجوز: الذي هو يكرمْني أكرمْه أيُّهم، لأشياء منها: أن ذلك يؤدي إلى استعمالها غير ما استعملتها العرب في جعلها آخر الكلام، ومحلها أبدا في كلام العرب الصدر. ومنها أن ذلك يؤدي إلى استعمالها مفردة بغير صلة بفعل، وأسماء الشرط موصولة بفعل الشرط [٥]. كما يلزم أن يكون الضمير جازمًا، وذلك غير موجود في كلام العرب[٦].

وكذا اسم الاستفهام فلا يجوز الإخبار عنه عند الجمهور مطلقا[٧]، وهو القياس؛ وذلك لما يؤدي إليه من تأخير ما له الصدر؛ لأنك إذا أردت الإخبار عن "أيهم" من

---

[١] ينظر: الارتشاف:ج٣ص١٠٤٩–١٠٥٠، إرشاد السالك:ج٢ص٨٢٤.

[٢] ينظر: الهمع:ج٣ص٢٤٨.

[٣] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٦، ابن يعيش، شرح المفصل:ج٢ص٤٠١.

[٤] ينظر: شرح التصريح:ج٢ص٤٣٧، المقاصد الشافية: ج٦ص٢١١.

[٥] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٥، التمهيد: ج٩ص٤٥٨٦.

[٦] ينظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٧–٤٣٨، المقاصد الشافية: ج٦ص٢١٠.

[٧] ينظر: شرح التصريح:ج٢ص٤٣٧. أجاز بعض النحاة – ابن عصفور وابن الضائع– الإخبار عن اسم الاستفهام بالذي، إلا أنه يلزم اسم الاستفهام الصدر، فيقول في: أيُّهم قائم؟ أيُّهم الذي هو قائم، وفي: أيّهم ضربت؟ أيّهم الذي إيّاه ضربت. ولكنهما اختلفا في إعرابه، فذهب ابن عصفور إلى أنه خبر مقدم، والموصول مبتدأ، وذهب ابن الضائع إلى أنه مبتدأ. قال أبو حيان: والذي يقتضيه القياس ما قاله ابن عصفور، ألا ترى أنه لو كان اسما غير اسم الاستفهام لم يكن إلا خبرًا، ويكون الموصول هو المبتدأ لا الخبر، لكن منع من تأخيره كونه=

قولك: "أيُّهم في الدار؟ قلت:"الذي هو في الدار أيُّهم". فأزلت الاستفهام عن صدريته [١]، وأخرجته عما استقر له من كلام العرب[٢]، فضلًا عن أن الضمير الحال محل "أيّ" لا يستفهم به[٣].

وأما امتناع الإخبار عن كم الخبرية، ما لم تتقدم أول الكلام في الإخبار، فلأنها تلزم الصَّدر[٤]. فلا يجوز الإخبار عنها من قولنا: كم عبدٍ ملكت؛ لأنك حينئذ تقول: الذي إيَّاه عبد ملكت كم؛ فتخرجها عما استقر لها، ولأدّى ذلك إلى أن يكون الضمير الذي حلَّ محلها مضافا، وذلك لم يثبت للضمير[٥]. وزيادة على ذلك: أنها قد تحمل على أختها الاستفهامية، فتنصب تمييزها، فلو أخبر عنها، لأدَّى ذلك إلى أن يكون الضمير الذي حل محلها ناصبا للتمييز، وذلك لم يثبت- أيضا- للضمير[٦].

وأما "ما" التعجبية فلا يجوز فيها: الذي هو أحسنَ زيدًا ما؛ وذلك لأمور عدة: أولها كونها تلزم صدر الكلام، وثانيها: أنه لو أخبر عنها لكانت غير موصولة لكونها تتأخر إلى آخر الكلام، وهي لا تكون أبدًا إلا موصولة[٧]، وثالثها: أن التعجب جار مجرى المثل، والأمثال لا تغيَّر[٨]، ورابعها: أن الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب[٩].

=صدرًا، فقدّم لذلك، وبقي على حاله من كونه خبرًا على أصل باب الإخبار. ولا شك أن الأمر كما قاله ابن عصفور، غير أن المقصود من باب الإخبار أن الموصول يُؤتى به متقدما، وأن يؤخر ما يقصد الإخبار عنه بالموصول، فإذا أتي بذلك الخبر مقدمًا كان فيه إحالة لصورة المسألة، والذي يظهر أن الإخبار عن اسم الاستفهام ممتنع. ينظر: الارتشاف:ج٣ص١٠٥٢،التمهيد:ج٩ص٤٦٠١، الهمع:ج٣ص٢٤٨.

[١] ينظر: التمهيد: ج٩ص٤٦٠١، الهمع: ج٣ص٢٤٨.

[٢] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٥.

[٣] ينظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٨.

[٤] ينظر: الهمع: ج٣ص٢٤٨.

[٥] ينظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٨.

[٦] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٦.

[٧] ينظر: السابق نفسه.

[٨] ينظر: التمهيد: ج٩ص٤٥٨٦.

[٩] ينظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٣٨.

ثانيها: قبوله الاستغناء عنه بمضمر؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز؛ لأن ذلك يؤدي إلى رفعهما، وإضمارهما وجعلهما معرفتين، والحال والتمييز لا يكونان أبدًا إلا منصوبين مظهرين منكرين(١). قال المبرد: " فإن قلت: ضرب عبد الله أخاك قائمًا، فقيل: أخبر عن "قائم"، فقد سألك محالا؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، والمضمر لا يكون إلا معرفة، وكل ما أخبرت عنه فإضماره لا بدَّ منه؛ فالإخبار عن الحال لا يكون... ولا يخبر عن التبيين ؛ لأنه لا يكون إلا نكرة"(٢).

وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون المضاف إليه، ولا مصدر عامل دون معموله، ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها؛ إذ لا يجوز الاستغناء عن هذه الأشياء بضمير(٣).

فعلى هذا إذا قيل أخبر عن المضاف "أب" دون المضاف إليه من: "سرَّ أبا زيدٍ قربٌ من عمرٍو الكريمِ"، لم يجز أن تقول: "الذي سره زيد قرب من عمرو الكريم أب"؛ لئلا يؤدي إلى إضافة المضمر، وذلك لا يجوز(٤). أما إذا أخبرت عنه مع المضاف إليه فيجوز ذلك لانتفاء المانع، فتقول: الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد(٥).

وكذلك المصدر العامل "قرب" لا يجوز الإخبار عنه دون معموله، فلا يقال: "الذي سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قربٌ"، وذلك لأن المصدر لا يعمل مؤخرًا(٦). وثمة مانع آخر هو أنك إن أخبرت عن المصدر، لَزِمَك إضمارُه، والمصدر إذا أُضمر لا يعمل؛ لأن المصدر إنما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بـــ "أن" والفعل، وبعد الكناية تزول منه حروف الفعل، ويمتنع تقديره بـــ "أَنْ والفعل"(٧). فضلا عن أن

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل:ج٢ص٤٠١، الارتشاف: ج٣ص١٠٥٠، شرح ابن عقيل: ج٤ص٦٣.

(٢) المقتضب: ج٣ص٩١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ج٤ص١٧٧٤، توضيح المقاصد: ج٣ص١٣١٥.

(٤) ينظر: الأصول: ج٢ص٢٧٥، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٧، شرح التصريح: ج٢ص٤٤٠.

(٥) شرح التصريح: ج٢ص٤٤٠، شرح ابن عقيل: ج٤ص٦٣، المقاصد: ج٦ص٢١١.

(٦) شرح التصريح: ج٢ص٤٤٠. وقيّد المصدر بالعامل، لجواز الإخبار عن المصدر غير العامل نحو: أن يقال في: رأيت ضربك: الذي رأيته ضربك. انظر: الكناش: ج١ص٢٦٨.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل:ج٢ص٤٠١. وانظر:التمهيد: ج٩ص٤٥٨٤.

الضمير لا يعمل، ولا يتعلق به عند البصريين[١]. أما إذا أخبرت عن المصدر العامل ومعموله، فيجوز ذلك لانتفاء المحذور، فتقول: "الذي سرَّ أبا زيد قربٌ من عمرو الكريم". ففي: "سرَّ" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، وهو خلف عن: "قرب". وكان القياس أن يوضع في محله، لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه واتصاله بعامله، فاستتر فيه [٢].

وكذلك لا يخبر عن الوصف دون الموصوف، فلا يجوز: "الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريمُ"؛ لأنه يلزم وقوع الصفة مضمرة، والمضمر لايوصف به. قال المبرد: " ولا يخبر عن النعت؛ لأن النعت تحلية، والمضمر لا يكون نعتا؛ لأنه لا يكون تحلية"[٣]. وكذلك لا يخبر عن الموصوف من دون صفته، فلا يجوز: "الذي سرَّ أبا زيد قرب منه الكريم عمرٌو"؛ لأن الضمير الحال محل عمرو لا يوصف[٤].أما الموصوف مع صفته فيجوز الإخبار عنهما؛ لانتفاء هذا المحذور، فتقول: الذي سرَّ أبا زيد قرب منه عمرٌو الكريمُ، لكونهما كالشيء الواحد [٥].

قال ابن السراج: " ولا يجوز أن تخبر عن النعت لأنك تحتاج أن تضمره، فإذا أضمرته زال أن يكون نعتًا، لو قيل لك: أخبر عن العاقل في قولك: "زيدٌ العاقلُ أخوكَ" فأخبرت، لزمكَ أنْ تقول: "الذي زيدٌ هوَ أخوكَ العاقلُ"، فتضع موضع "العاقل" هو، فيصيرُ نعتًا لزيد، وهو لا يكون نعتًا، ولا يجوز أن تخبر عن "زيد" وحده في هذه المسألة؛ لأنه يلزمك أن تقول: "الذي هو العاقل أخوك زيدٌ، فتصف "هو" بالعاقل، وهذا لا يجوز، ولكن إذا قيل لك أخبر عن مثل هذا فانتزع زيدًا وصفتهُ جميعًا من الكلام، وقل: "الذي هو أخوكَ زيدٌ العاقلُ"[٦].

---

[١] وعلة ذلك أنَّ لفظ المصدر – عند البصريين– مُراعًى في العمل؛ إذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل، والإضمار يزيل اللفظ، وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر. أما الكوفيون فيجيزون: ضربي زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح. انظر: شرح الرضي: ج٣ص٣٣، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٧، شرح التصريح: ج٢ص٤٤٠.

[٢] شرح التصريح:ج٢ص٤٤٠.

[٣] المقتضب: ج٣ص٩١.

[٤] انظر: شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٨، شرح التصريح: ج٢ص٤٤٠.

[٥] شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٨، التمهيد: ج٩ص٤٥٧٠.

[٦] الأصول: ج٢ص٢٧٥.

كما لا يجوز الإخبار عن شيء من الأسماء المجرورة بحروف الجر التي لا تختص بجر المضمر، كـــ: مُذْ ومنذ وحتى وكاف التشبيه وواو القسم وتائه ورُبَّ؛ لما عُلم من أن مجرورهن لا يكون إلا ظاهرًا، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه[١]، فلا يخبر عن "رأسها" من قولك: "أكلت السمكةَ حتى رأسِها"، بالجر، فلا يجوز: الذي أكلت السمكة حتاه رأسُها، ولا عن يومين من قولنا: "ما رأيته مذ أو منذ يومين"، فلا يقال: اللذان ما رأيته مذهما، أو منذهما، يومان؛ لأن "حتى" و"مذ" و"منذ" لا يجررن ضميرًا[٢].

أما الأفعال والحروف فلا يسوغ الإخبار عنهما؛ لأن هذين القسمين مما لا يضمر[٣]. فلو قيل لك: أخبر عن "قام" من قولك: "قام غلامُ خالد"، قلت: هذا لا يجوز؛ لأن الفعل لا يُضمَر[٤]. وكذا لا يجوز أن تخبر عن "في الدار" من قولك: "زيدٌ في الدار"؛ لأن الحرف مما لا يضمر[٥].

ثالثها: قبوله الاستغناء عنه بأجنبي، في صحة وقوعه قبل الإخبار، كـــ زيد من: "ضربت زيدًا"، فإنه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب آخر، فتقول: ضربت عمرًا[٦]، بخلاف "الهاء" من قولك: "زيد ضربته"، فيمتنع الإخبار عنها؛ لأن هذه الهاء عائدة إلى "زيد". فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد، وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال[٧].

يقول خالد الأزهري: " وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك، لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي زيدٌ ضربته هو، فالضمير المنفصل وهو "هو" المتأخر في آخر التركيب، هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن وهو الهاء، خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل، ففصلته وأخرته. ثم هذا الضمير المنصوب المتصل، وهو الهاء من ضربته، إنْ قدرته رابطًا للخبر بالمبتدأ، الذي هو: زيد، بقي

---

[١] شرح التصريح: ج٢ص٤٣٩، الهمع: ج٣ص٢٤٨، التمهيد: ج٩ص٤٥٧٠.

[٢] شرح التصريح: ج٢ص٤٣٩.

[٣] الأصول: ج٢ص٢٧١.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٩.

[٥] الأصول: ج٢ص٢٧١ بتصرف.

[٦] ينظر: تسهيل الفوائد: ص٢٥١، شرح التصريح: ج٢ص٤٣٩، المساعد: ج٣ص٢٧٨.

[٧] شرح الكافية الشافية: ج٤ص١٧٧٤.

الموصول، وهو الذي بلا عائد، وإن قدرته عائدًا على الموصول، بقي الخبر بلا رابط، ولا سبيل إلى كونه عائدًا عليهما، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال، هذا من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فقال الفارسي: لا فائدة في هذا الإخبار، لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ، فهو كقولك: الذاهب جاريته صاحبها[١].

ومثله امتناع الإخبار عن الضمير في "منطلق" من قولك: "زيدٌ منطلقٌ". فلا يجوز: "الذي زيد منطلقٌ هو"؛ لأن الضمير في "منطلق" كان عائدًا إلى المبتدأ الذي هو "زيدٌ"، وأنتَ حين أخبرتَ عنه، نزعت منه ذلك الضمير، وجعلت فيه ضميرًا يعود إلى الموصول، وأخَّرت الضمير الذي كان مستكنًّا فيه إلى موضع الخبر، وجعلته منفصلًا، فبقي المبتدأ الذي هو "زيد" بلا عائد إليه. فإن أعدتَ الضمير إلى "زيد"، بقي الموصولُ بلا عائد، فكانت المسألة باطلة من هذا الوجه[٢].

أما إذا كان الضمير عائدًا إلى اسم من جملة أخرى، فيجوز الإخبار عنه، نحو أن يُذكر إنسان، فتقول: لقيتُه، فيجوز الإخبار عن هذه "الهاء"، فتقول: الذي لقيتُه هو[٣]؛ فلم يعد الضمير هنا إلا على الذي.

كما لا يصحُّ الإخبار عما يحصل به الربط[٤]، نحو الاسم الظاهر من: "زيدٌ ضربت زيدًا"، فلا يقال: الذي زيد ضربته زيد، وكاسم الإشارة من قوله تعالى:{وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ }[الأعراف: ٢٦]، فلا يقال: الذي لباس التقوى هو خير ذلك.

رابعها: قبوله الإثبات، فلا يخبر عمَّا لزمه النفي كأحد وعريب وكتيع وديّار وشبهها من الأسماء المختصة بالنفي العام[٥]. فلا يخبر عن: أحد، من نحو: "ما جاءني

---

[١] شرح التصريح: ج٢ص٤٣٩.

[٢] انظر: الارتشاف: ج٣ص١٠٥٠، الإيضاح في شرح المفصل: ج١ص٤٨٥.

[٣] ينظر: شرح الكافية الشافية:ج٤ص١٧٧٤، همع الهوامع: ج٣ص٢٤٩، المساعد: ج٣ص٢٨٠. وهذه مسألة خلاف أجازها الأستاذ أبو علي الشلوبين وكلام ابن عصفور وابن مالك يوافقه، وذهب الجزولي والشلوبين الصغير إلى منع ذلك. ونكتة الخلاف هل شرط هذا الضمير أن لا يكون عائدًا على شيء قبله، أو شرطه أن لا يكون رابطا، فلو كان في الكلام رابطان، نحو: "زيد ضربته في داره" جاز الإخبار، فتقول: الذي زيد ضربتُ في داره هو، فالضمير في "داره" رابط الخبر بالمخبر عنه، وهو خبر عن الذي، وعائد على زيد. انظر: الارتشاف: ج٣ص١٠٥٠- ١٠٥١، وشرح الرضي: ج٣ص٣٦.

[٤] انظر: توضيح المقاصد: ج٣ص١٣١٤، المساعد: ج٣ص٢٧٩.

[٥] انظر: همع الهوامع: ج٣ص٢٤٨، التمهيد:ج٩ص٤٥٨٥.

أحد"؛ لأنك إن أخبرت عنها قلت: الذي ما جاءني أحد، فذلك يخرجها عما وضعت له من العموم، ويؤدي ذلك أيضًا إلى استعمال أحد في غير النفي، وذلك إخراج لها عن بابها[١].

خامسها: كونه في جملة خبرية، فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب، نحو: اضرب زيدا، لأنك حينئذٍ تقول: الذي اضربه زيد. وعلة المنع أن الجملة التي هو فيها لا بد أن تصير صلة الموصول الذي يُجعل مبتدأ، ومعلوم بأن الصلة لا تكون جملة طلبية ولا إنشائية[٢].

كما يشترط أنْ لا يكون المخبر عنه في إحدى جملتين مستقلتين، ليس في الأخرى منهما ضميره، ولا بين الجملتين عطف بالفاء. وذلك نحو: "زيد" من قولك: قام زيد وقعد عمرو. فلا يقال: الذي قام وقعد عمرو زيد؛ لأن جملة: "قعد عمرو" ليس فيها ضمير يعود على الموصول، ولا هي معطوفة بالفاء، فلا يصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة، بخلاف ما إذا كان في إحدى جملتين غير مستقلتين، كالشرط والجزاء، نحو: إن قام زيد قعد عمرو، فيجوز الإخبار عن زيد، فتقول: الذي إن قام قعد عمرو زيد، لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة[٣].

أما إذا كان في إحدى جملتين مستقلتين، وتضمنت الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، فإنه يجوز الإخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء. فالأول: كالمتنازع فيه من نحو: "ضربني وضربت زيدًا"، ونحو: "أكرمني وأكرمته عمرو"، تقول في الإخبار عن زيد: "الذي ضربني وضربته زيد"، وعن عمرو: "الذي أكرمني وأكرمته عمرو". والثاني: كأحد المرفوعين، من نحو: "يطير الذبابُ فيغضب زيد"، تقول في الإخبار عن الذباب: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، وفي الإخبار عن زيد: "الذي يطير الذباب فيغضب زيد"، ويُكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما؛ لأن ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء، فجاز لذلك قولك: "الذي إن يطر فيغضب زيد الذباب"[٤].

---

(١) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٤٩٨، شرح التصريح ج٢ص٤٤١.

(٢) انظر: الارتشاف: ج٣ص١٠٥١، الهمع: ج٣ص٢٤٩.

(٣) انظر: الارتشاف: ج٣ص١٠٥١، شرح التصريح: ج٢ص٤٤١، الهمع: ج٣ص٢٤٩.

(٤) انظر: شرح التصريح: ج٢ص٤٤١. ولو كان مكانَ الفاء الواوُ، لم يصح الإخبارُ عن "الذباب"، ولا عن "زيد"؛ لأن الواو لا تُحْدِث في الكلام معنى الجزاء، فتبقى إحدى الجملتين أجنبية من الموصول لخُلُوها من العائد. انظر: شرح المفصل:ج٢ص٤٠٠.

سادسها: قبوله الرفع، فلا يخبر عن لازم الرفع كـــ"ايمنُ الله" في القسم و"ما" التعجبية، ولا عن لازم النصب كالظروف غير المتمكنة نحو: عند، ولدى، ولدن، وسواء، وسوى، وسَحَرَ، وعشاء. وكذا المصادر اللازم نصبها، كـــ: سبحان ولبيك ونحوهما؛ لأن ذلك يؤدي إلى إخراجها عما استقر لها في لسان العرب(١).

وعلة منع الإخبار عن الظرف غير المتمكِّن عند المبرد: أنه لا يرتفع، وكل ما خبّرت عنه فلا بد من رفعه؛ لأنه خبر ابتداء، فمن ذلك "عند"، لو قلت: زيد عندك، فقال قائل: أخبر عن قولك "عندك" لم يجز؛ لأنه كان يلزمك أن تقول: الذى زيد فيه عندُك؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعا أبدا. وكذلك ذاتَ مرَّة، وسِوى، وسواء، وبُعَيْداتِ بَيْنَ، وسحَر إذا أردت به سحر يومك... وكل ما نصبته نصب الظروف لم تخبر عنه؛ لأن ناصبه قائم"(٢).

أما الظرف المتصرف فالإخبار عنه جائز(٣)؛ لأنه قد يرفعُ ويتسعُ فيه (٤). فإن كان متصرفا لم يتوسع فيه قبل الإخبار قرن الضمير بـــ"في" كأن يخبر عن اليوم من: قُمت اليومَ، فتقول: الذي قُمْتُ فيه اليومُ، أو عن خَلفك من: قعدت خَلفك، فتقول: الذي قعدت فيه خَلفُك(٥). ولا يجوز حذف الهاء؛ لأن الضمير قد انفصل بحرف الجر(٦). هذا حكم اليوم ما لم تتسع فيه، فإن اتسعت فيه، وأخبرت عنه بالذي، فإن الفعل يصل إلى الضمير بنفسه؛ لأنه كان قد عُدِّي إليه، ونصبه نصب المفعول به توسعًا(٧)، فيقال: الذي قمته اليومُ، والذي قعدته خلفُك.

---

(١) انظر: شرح الرضي: ج٣ص٣٧-٣٨، الارتشاف: ج٣ص١٠٤٩، المساعد: ج٣ص٢٧٨-٢٧٩.

(٢) المقتضب: ج٣ص١٠٣، ١٠٥، الأصول: ج٢ص٢٧٤.

(٣) المقتضب: ج٣ص١٠٢

(٤) الأصول: ج٢ص٢٧٤.

(٥) قال ابن عصفور: " فإن قيل: ما الذي أحوج إلى حرف الجر وهو " فيه" وقد كان اليوم دون في؟ فـــالجواب: أنه لما لزم إضمار اليوم، وقد كان منتصبا على معنى " في"، لزم أن يعود " في"؛ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها". شرح جمل الزجاجي: ج٢ص٥٠٧.

(٦) انظر: الأصول: ج٢ص٢٩٤.

(٧) التمهيد: ج٩ص٤٥٧٧، المساعد: ج٣ص٢٨٥.

المبحث الثاني

الإخبار بالذي: دراسة نقدية

عُني القسم الأول من هذه الدراسة باستعراض ظاهرة الإخبار بالذي، وذلك بالوقوف على أهم الخصائص والسمات التي يمتاز بها هذا الأسلوب، والأسس التي قام عليها. وانتهينا إلى أن الإخبار بالذي نمط وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، يتعلق بالتحويل من جملة إلى جملة، مع المحافظة على المعنى الأصلي. فإذا قيل أخبر عن " زيد" من: " قام زيد"، فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي. وأن هذه التغييرات تتم وفق أحكام وشروط، لا يجوز الإخلال بواحد منها، وأن النحويين قد بالغوا فيه فوضعوه على كثير من مسائل أبواب النحو.

أما هذا القسم– الثاني– فيضطلع بالكشف عن أن هذه الصورة المنقولة لا يؤيدها منطق اللغة، وإمعان النظر في العربية، واطراد القواعد؛ وذلك لأسباب عديدة يمكن تسليط الضوء عليها من خلال المسائل الآتية:

المطلب الأول

الإخبار بالذي توسيع لدائرة الكلام في الأحكام النحوية

الإخبار بالذي تدريب تأصيلي ورياضة ذهنية، لم يرد ذكره في كتاب سيبويه[١]، احتلّ مساحات واسعة في المصنفات النحوية القديمة. لجأ إليه النحاة منذ وقت مبكر؛ لتقرير الأحكام النحوية، وتحصينها، وتعليل أحكامها، والوقوف على مسائلها، وتحقيق ملكة الإحاطة بمبادئها.

قال ابن عقيل: " هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك. فإذا قيل لك أخبر عن اسم من الأسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرًا عن ذلك الاسم لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعول خبرًا هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو الذي. فقيل إن الباء في بالذي بمعنى عن، فكأنه قيل أخبر عن الذي. والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك فجيء بالذي، واجعله مبتدأ، واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذي، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذي وبين خبره، وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلة الذي، واجعل العائد على الذي الموصول ضميرا تجعله عوضًا عن ذلك الاسم الذي صيرته خبرا.

---

[١] راجع: البديع في علم العربية ج٢ص ٢٥٣.

فإذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا فتقول: الذي ضربته زيد، فالذي مبتدأ وزيد خبره، وضربته صلة الذي، والهاء في ضربته خلف عن زيد الذي جعلته خبرا، وهي عائدة على الذي"[١].

فالملاحظ من هذا النص وغيره من النصوص، التي رصدناها في الفصل الأول، أنَّ هذا التدريب ضرب من الافتراض البعيد عن حقيقة النحو، مبني على أمر يجول داخل المتكلم ؛ فلا يستند إلى واقع، ولا يمنع خطأً، ولا يفيد نظمًا، ولا يعصم لساناً.

وهو بذلك يخالف مسعى التفكير النحوي من ناحيتين:

إحداهما: أنه يرمي إلى تأصيل نمط لغوي يخدم القاعدة النحوية. وهو بذلك يخالف هدفًا من أهداف التفكير النحوي؛ وهو "توصيف الظاهرة اللغوية، والوقوف على حقيقتها، بتسجيل قواعدها، حتى تكون مرجعا يُرجع إليه في معرفة النحو، الذي كانت تنطق عليه هذه اللغة، فيما سُمي بعصور الاحتجاج اللغوي"[٢].

والثانية: أنه يرمي إلى تعليم نمط مصطنع يمكِّن الناس من معرفة أبواب النحو. وهو بذلك أيضا يخالف هدفا آخر من أهداف التفكير النحوي، وهو تعليم الأنماط اللغوية المستقرأة من كلام العرب الموثوق بسلامة عربيتهم، التي "تمكن الناس، من عرب وغير عرب، من تعلِّم لغة القرآن الكريم والتعامل بها"[٣].

أو بعبارة أخرى، أصبح الحكم النحوي وفلسفته مادة هذا الباب، ولم تعد الغاية منه فهم اللغة_وتراكيبها ووظائف مفرداتها، وذلك بتغليب القوالب الجافة والقوانين المجردة على الجوانب العملية والنواحي الوظيفية للغة. وهذا مخالف لطبيعة نشوء النحو؛ وهي " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها"[٤].

---

[١] شرح ابن عقيل: ج٤ص٦١.

[٢] د. إسماعيل عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة:ص٦٥.

[٣] السابق:ص٦٦.

[٤] الخصائص: ج١ص ٣٥.

فتعليم القواعد النحوية "مهارة وليس معرفة، ولو كان مجرد معرفة لكان يكفي أن يحفظ التلميذ قدرًا من قواعد اللغة، حتى يقال إنه متمكن منها"[١]. يقول د. عبده الراجحي: " التدريبات كلها آلية..بحيث يستطيع التلميذ بعد فترة أن يجيب عن الأسئلة التدريبية، لكنه لا يستطيع أن ينطق أو يكتب جملة صحيحة إذا أراد أن يعبر عن نفسه تعبيرًا طبيعيًّا في مواقف مختلفة"[٢].

والناظر في بعض المسائل التي أوردها النحاة على هذا الباب – وقد ذكرنا جانبا منها في الفصل الأول– يجدها متكلَّفة، ومغرقة في التجريد ويستبعد ورودها في موقف لغوي. ولعلّ هذا ما جعل بعض الدارسين يوجه النقد إلى كتب النحو التقليدي؛ وذلك أن مؤلفيها تصوروا تعليم اللغة يمكن أن يتمَّ بالتطبيق الواعي للصياغات التجريدية، الأمر الذي أدى في حالات كثيرة إلى حفظ القواعد ... وكأنهم أرادوا تيسير الصياغة النظرية تقريبًا للدارس حتى يحفظ القاعدة في يسر[٣].

ويرجع نشوء هذا الباب إلى عدة أسباب، يمكن تسليط الضوء عليها من خلال أمرين:

الأمر الأول: استمرار الدرس النحوي، وعدم توقفه على الرغم من توقف ينابيع الرواية، وهضمه للغة المرحلة الزمانية المحددة للاستقراء؛ قال د. تمام حسان: " فلما انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء؛ لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النصوص"[٤].

---

[١] د. أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة: ص٥١.

[٢] علم اللغة التطبيقي: ص١٠٨.

[٣] انظر: د. محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي: ص١٤٥.

[٤] اللغة بين المعيارية والوصفية: ص١٢.

فاللافت للانتباه كثرة التأليف في النحو، وعدد الرجال الذين كتبوا فيه، فقد ترجم السيوطي في بغية الوعاة لما لا يقل عن ألفي نحوي وضع كل واحد منهم عددًا هامًّا من الكتب: مختصرات وشروح وحواشٍ، منها ما هو شامل لأبواب النحو كلها، ومنها ما قصر على قسم من أقسامه أو باب من أبوابه. ولا يخفى أن تعاقب التآليف في النحو عبر العصور لم يكن لمواكبة تطور الاستعمال في اللغة العربية، ورصد ما قد يحدث فيها وتقنين الظواهر الجديدة، ولئن كان كل نحوي يبرر إقدامه على التأليف بما يراه خللا في كتب غيره ويعتبره مدعاة إلى عدم الاكتفاء بها، فإنه عادة لا يزيد على استعراض المادة النحوية المشتركة، فلا تجد في تصنيفه ما يسترعي الانتباه إلا اختلافًا جزئيًّا في التبويب أو تسجيلًا لرأي سكت عنه غيره أو صياغة طريفة لبعض المفاهيم، لكن المنطلقات هي هي، ومدونة النصوص والاستعمالات المعتمدة لا تختلف عما اعتمده السلف...لكل هذا بدا التأليف المستمر في النحو لمستعمل اللغة وللذي ينتظر من النحو فائدة ضربًا من العود على البدء، ومن عرض بضاعة واحدة – إن جاز التعبير– تعرض بصورة متشابهة لا يميز الواحدة عن الأخرى إلا التبسيط أو التقعيد، والاختصار أو التوسع، والوضوح أو الغموض[١].

وباب الإخبار بالذي – أحد نتائج استمرارية الدرس النحوي – قام على دراسة الأحكام النحوية، التي أضحت الغاية في اكتساب الملكة اللغوية في المصنفات النحوية القديمة بعد عصور الاحتجاج. ولعل هذا التصور جعل النحو عصا سحرية، إن أمسك بها الإنسان استسلمت له اللغة وانطلق بها في غير تردد، وأخرج النحو عن دوره النسبي في التمكن من اللغة؛ فهو وسيلة إلى تكوين وعي لمتكلمها بمكوناتها وأبنيتها وتراكيبها وإلى عقلنة ما اكتسبه منها[٢].

ونتيجة لهذا أضحت مسائل هذا الباب من أهم أسباب النفور والشكوى من صعوبة النحو؛ لأنه بدا بمعزل عن ممارسة اللغة وترويض الألسنة عليها. يقول محقق المقتضب: " ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيرًا من مسائله كانت أقرب إلى الإلغاز والتعمية،

---

[١] انظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: ص١٣٤، ١٣٥.

[٢] انظر: السابق: ص١٤٠.

وأن بعض المسائل قد وضعها على الخطأ؛ ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله: "مسائل يُمتحن بها المتعلمون"، زاد الزجاج قوله: ويغلط فيها المتعلمون"[١].

كما يفتقر إلى الكثير من معايير النجاح؛ فلم يراع نفسية الدارسين ومستوياتهم التعليمية، بالرغم من إصرار واضعيه على أنه موجه لتدريب المبتدئين. فهذا التدريب لا يصلح إلا للعلماء؛ "لأنه يعرض فيه مسائل صعبة، قد يغلط فيها الكبراء من أهل هذا الشأن"[٢]، تعتمد على المعرفة التامة بأبوب النحو، وهذا ما لا يتوفر للمتعلمين الشادِّين بلهَ المبتدئين، قال الصبان:" لا يعرف حقيقة الإخبار بالذي ونحوه إلا من برع في النحو والعربية"[٣].

الأمر الثاني: التركيز على قضايا التأصيل التي تبدو عديمة الفائدة بالنسبة للمتكلم.

الإخبار بالذي يقوم على تصورات ذهنية افتراضية، تهدف إلى تأصيل فلسفة الحكم النحوي، وإكساب المتعلم الإعراب الذي أضحت قوانينه معوضة عن السليقة واكتساب اللغة. وهو بهذا يمثل مستوى تفسيريا نظريا، يبعد كل البعد عن مستوى التقعيد، وهو تلك الضوابط الاستعمالية التي يستنبطها النحوي من كلام الناس، وهو المستوى الأهم؛ ذلك لأنه ذو صبغة عملية يمكن التدليل عليه بما يوفره الاستعمال.

ولذا فباب الإخبار بالذي لا يخدم النطق الصحيح، ولا يُبني عليه عمل في الغالب، فهو مجرد رياضة ذهنية تشحذ الفكر وتفتق النظر. وهذا واضح للعيان من خلال تصديرهم مسائل هذا الباب غالبا بقولهم: "إذا قيل لك"، "لو قيل لك"، وكأنهم يناقشون جدلية فلسفية أو منطقية. وزيادة على ذلك فإنه لا يخدم التقعيد؛ ذلك لأن "التقعيد له صبغة عملية، ونجاعته في توفيره أبسط الضوابط وأيسر المقاييس تسهيلا على متعلمي اللغة ومستعمليها، واجتنابا لإعمالهم الفكر في ممارسة للكلام بسلاسة ينتظر منها أن تكون شبه آلية، وتكاد تصدر عن اللاوعي، فلا يشغل المتكلم باله بماهية

---

[١] محمد عبد الخالق عضيمة، مقدمة المقتضب: ج١ص١١٢.

[٢] المقاصد الشافية: ج٦ص٢٠٥.

[٣] حاشية الصبان: ج٤ص٧٥.

ما يستعمل ولا يكلف نفسه البحث عن علاقة ما يستعمل بمنظومة اللغة، ولا عن سر وجوده على حالة أو بنية معينة"[١].

والإخبار بالذي – اعتبارا لهذا– يبدو عديم الفائدة، يعقد الأمور أكثر مما يوضحها؛ إذ إنه يحمل اللغة ما ليس منها، ويقيدها بتصورات تستعصي عليها، ولا يزيد المتعلم والمتكلم علما بها وبراعة في استعمالها وقدرة على استغلال إمكانياتها[٢]. فهذا النمط لا يسهم في تنمية التعبير اللغوي وتهذيبه وتوجيه المتعلم نحو الاستعمال الصحيح، بقدر ما يساعد الأستاذ فقط على أن يتحقق بنفسه من أن التلميذ قد استوعب القاعدة أو حفظها[٣].

فاللغة عمل لساني، يعبر بها المتكلم عن مقصوده، وهي تكتسب بالسماع والمران والدربة. وقد عبر ابن خلدون عن الاحتراز مما يعتبره توسيعا لدائرة الكلام في النحو وأمثاله من العلوم عند تمييزه بين العلوم المقصودة بالذات والعلوم الآلية والوسيلة، فالنحو من الطائفة الثانية، ولا ينبغي أن " يوسع فيها الكلام ولا تفرع المسائل" على حد تعبيره، وفي ذلك يقول: " فأما العلوم التي هي مقاصد فلا حرج في توسعة الكلام فيها وتفريع المسائل واستكشاف الأدلة والأنظار؛ فإن ذلك يزيد طالبها تمكنا في ملكته وإيضاحا لمعانيها المقصودة. وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالها فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط"[٤].

إلا أن التوجه الذي لقيه هذا العلم في باب الإخبار بالذي يثبت نقيض هذا الاعتبار، حيث طفق النحويون يدرسون النحو لذاته، لا لأنه وسيلة أو آلة لتعلم العربية. ومن هنا أخذ النحو ينحرف عن طريقه، ودبَّ إليه جدب أودى بحيويته وقدرته على تأدية وظيفته، وصار درسًا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي،

---

[١] نظرات في التراث اللغوي العربي: ص١٣٢ بتصرف.

[٢] السابق: ص١٣٢ بتصرف.

[٣] د. ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة: ص٨٢ بتصرف.

[٤] المقدمة :ج٣ص١١١٥.

بما كانوا يفترضون من مشكلات، وما يقدمون لها من حلول، أما الجدوى من دراسة النحو، وأما وظيفة النحو في الكلام، فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم[١].

قال ابن خلدون: " وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النحو...لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها، وأكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد...وهي أيضا مضرة بالمتعلمين على الإطلاق؛ لأن المتعلمين اهتمامهم بالعلوم المقصودة أكثر من اهتمامهم بوسائلها"[٢]. ولعل هذا ما دفعه إلى القول بأن:" الملكة غير صناعة العربية"[٣]، فهو "علم بكيفية لا نفس كيفية"[٤]، أو " هو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس العمل"[٥].

وهنا ننتهي إلى أن هذا الأسلوب خالف مسعى التفكير النحوي بأن وسّع دائرة الكلام في النحو دون الاعتماد على سند لغوي. وهذا بدوره أدى إلى مخالفة أخرى؛ وهي أن النحاة لم يستندوا في استنباطه – حسبما رصدناه في كتب اللغة والنحو– إلى جمع مادة واستقراء وملاحظة، وإنما عضدوه بأمثلة مصنوعة لا نظائر لها في اللغة المستقرأة.

المطلب الثاني

غياب الشاهد وحضور المثال النحوي المصنوع

لقد اعتمد النحاة المنهج الاستقرائي في وضعهم أصول النحو العربي وقواعده، وهو منهج قيِّم يعتمد على تتبع كلام العرب الموثوق بسلامة عربيتهم، ودراسة الأنماط اللغوية الشائعة الاستعمال من منابعها الأصلية، ثم استخلاص القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة. ولم ينته الأمر عند توصيف الأشكال التعبيرية، بل إنه تجاوز هذه العملية إلى عملية أخرى، وهي توظيف هذه القواعد لصيانة الألسنة من اللحن ومحاكاة العرب في أساليبهم.

---

[١] د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه: ص١٤–١٥ بتصرف.

[٢] المقدمة: ج٣ص١١١٥.

[٣] السابق: ج٣ص١١٤٨.

[٤] السابق: ج٣ص١١٤٧.

[٥] السابق نفسه.

ولعظيم اعتماد النحاة على الاستقراء في ذلك كله، وجدناهم قد نصُّوا عليه في وصفهم النحو وحدِّه. فهذا أبو بكر بن السراج ت٣١٦ه، يصفه بأنه: " علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"[١]. وقال أبو علي الفارسي ت٣٧٧ه: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[٢]. وحدَّه ابن عصفور ت٦٦٩ه بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها"[٣].

فالتقعيد لايكون إلا بالاعتماد على ما هو ملموس في الكلام، يمكن التدليل عليه بما يوفره الاستعمال ويرغب فيه عمَّا لا تؤيده الظواهر الواضحة للعيان والآذان. ومن هنا كان التقعيد رهين الاستعمال، صادرًا عنه، موفرًا لأسباب الكلام ومقاييسه، ممكنا المتكلم من دليل يقتدي به، ومرجعا يحتكم إليه، ونموذج منظر يقيس عليه عن وعي أو عن غير وعي[٤]. ذلك لأن " القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء، فمن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء، لتكون سندًا للقواعد وإيضاحا لها؛ ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما"[٥].

فالناظر في الكتاب لسيبويه يجده يكثر من استعمال الصفات الدالة على الكثرة التي استندت إليها القاعدة، فنجد مثلا: " فهذا الغالب في كلام الناس"[٦]، " وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب"[٧]، " وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة"[٨]، " ونحو هذا أكثر من أن يحصى"[٩]، "وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن

---

[١] الأصول:ج١ص٣٥.

[٢] التكملة: ص١٨١.

[٣] المقرب: ج١ص٤٥.

[٤] انظر: نظرات في التراث اللغوي العربي:ص١٣١ بتصرف.

[٥] اللغة بين المعيارية والوصفية: ص١٥٨-١٥٩.

[٦] الكتاب: ج٢ص ٥١.

[٧] الكتاب: ج٢ص ١٠٢.

[٨] الكتاب: ج٢ص ٢٠٥.

[٩] الكتاب: ج٣ص ٢٨٩.

العرب"[١]، " وذلك أكثر من أن أذكره لك"[٢]، " وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز"[٣].

ولكن الباحث خلال تتبعه لأسلوب الإخبار بالذي في كتب اللغة والنحو، وجد أن النحاة قد اعتمدوا في توصيفه على أمثلة، لا تمت لواقع اللغة بصلة، وإنما هي من صنيع النحويين أنفسهم، ولا نظائر لها في اللغة المستقرأة. فالدارس لهذا الباب يجد فيه أمثلة لم تجر على ألسنة العرب، ولم تكن على غرار كلامهم، بل ليست هي مما يحتاج أحد أن يتكلم به في حال من الأحوال.

قال د. تمام حسان – في إطار تعليقه على التمارين العقلية وخلق الأمثلة على القواعد حين لا توجد شواهد–: " ولست أدري إن كان العرب الأولون يعترفون بعروبة هذه الجملة عند سماعها أوْ لا"[٤].

ورفض د. عبده الراجحي تلك المسائل الافتراضية بقوله: " إن النحو العربي قدَّم تركيبات كثيرة غير مقبولة نحويا"[٥].

وبالعلة ذاتها قال د. الجواري: " ومن ينظر في كتب النحو، ولا سيما كتب المتأخرين، يجدها مليئة بالأمثلة المصنوعة التي وضعها النحاة وصنعوها ليوضحوا قواعد معينة...ثم يجد الدارس فوق ذلك أساليب تنكرها العربية وتأباها، ولا تمس حاجة بمتكلم إليها، كالعبارة المشهورة النادرة: الذي يطير فيغضب زيد الذبابُ، وما إليها مما تحفل به كتب النحو في باب التدريب النحوي الذي يسمونه الإخبار بالذي وفروعه، وهو في الحقيقة تشويش وإرباك، وليس بتدريب"[٦].

وذهب د.إبراهيم السامرائي إلى أن قولهم: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، من التراكيب الضعيفة الركيكة المصنوعة، بقوله: " فأنت تشعر أن النحوي حين توصل إلى هذه القاعدة جار على نفسه بضربه المثل الذي استشهد به، فهو من الضعف والركة

---

[١] الكتاب: ج٣ص ٣٠٣.

[٢] الكتاب: ج٣ص ٥٣٧.

[٣] الكتاب: ج٤ص ١١٠.

[٤] اللغة بين المعيارية والوصفية: ص٨٦، ٨٧.

[٥] النحو العربي والدرس الحديث:ص١٥٦.

[٦] د. أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير: ص ٥١.

بمكان، ولا أرى إلا أنه متوهم مصنوع"[١]؛ وليس النحو إلا وصفا للظواهر اللغوية الواقعية[٢]. ولذلك دعا إلى الاستغناء عن هذا الباب وشروطه المثبتة فيه؛ لأنه لا يشتمل على مادة نحوية تخدم العربية، مشيرًا إلى أن النحوي في عرضه لهذه الجمل كأنه يتوجه بها إلى الأعاجم، الذين لا يدركون من العربية شيئا، ذلك أن مادة الباب بجملته مصطنعة مفتعلة[٣].

لا شكَّ أن المثال النحوي المصنوع أدعى تعليميًّا إلى إلزام المتعلم بمتطلبات القواعد والتركيز عليها؛ لأنه لا يرى في هذا المثال الضئيل سواها. غير أنه يطوي اللغة طيًّا مملًّا، بل يحشرها من أطرافها ويزجُّ بها في قمقم. فالقاعدة لا شك مهمة، ولكن الأهم رحابة اللغة والعيش فيها وتذوق أمثلتها[٤]؛ إذ الشاهد يمثل وثيقة لغوية تمثل النمط اللغوي في بيئة مكانية ما، وظروف زمانية مقصودة[٥].

ومجيء القاعدة معضدة بالأمثلة المصنوعة قد يشكِّك الدارس في وجود شاهد عليها، حتى لا يكاد يصدق بوجودها. ولكن هذا لا يعني أن الباحث يتبنى رفض هذا الباب وحذفه من النحو على أنه من الزوائد. ومن يَقُل هذا يكن قد اطَّلع على كلام العرب كلِّه، فراح يقرر ما هو من لغة العرب، وما هو غير ذلك.

فالحكم بحذف هذا الباب أو عدم حذفه يعتمد- بالدرجة الأولى- على مراجعة الاستعمال اللغوي في عصور الاحتجاج والاحتكام إليه. وقد تبين خلال البحث أن هذه الظاهرة موجودة في القرآن الكريم وكلام العرب. وهاته بعض الشواهد، التي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

<u>أولا: الإخبار عن الاسم المجرور</u>، ومن شواهده:

قوله تعالى: " **مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ**"(يونس:٨١).

النموذج المجرد: جئتم بالسحرِ.

---

[١] النحو العربي نقد وبناء: ص ١٢٣.

[٢] السابق: ص ١٠٥.

[٣] السابق: ص ١٣٣-١٣٤بتصرف.

[٤] بحوث في الاستشراق واللغة:ص٧٥.

[٥] السابق:ص٦٩.

حيث أُخبر عن الاسم المجرور " السحر" بـــ" ما" الموصولة[١]، وقد تمَّ ذلك بإجراء العناصر التحويلية الآتية:

أولها: زيادة الاسم الموصول " ما" مبتدأ في أول الجملة.

وثانيها: تأخير " السحر" إلى آخر الجملة، وأن يُوضع مكانَه ضميرٌ مطابقٌ له في معناه وإعرابه.

وثالثها: تغيير العلامة الإعرابية لـــ" السحر" على أنه خبر " ما".

وبعبارة موجزة، إن هذا التركيب (التعبير الواقعي المنطوق) متطور عن آخر، وذلك بإجراء بعض عناصر التحويل: الزيادة، والترتيب، والتغيير في الحركة الإعرابية.

ثانيا: الإخبار عن المضاف والمضاف إليه، ومن شواهده:

١ – قوله تعالى:" إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ" (طه/ ٦٩).

برفع كيد على أن «ما» بمعنى الذي، وبالألف في ساحر، وذلك في قراءة عامة قرّاء المدينة والبصرة وبعض قرّاء الكوفة، بمعنى: إن الذي صنعه هؤلاء السحرة كيد من ساحر[٢].

النموذج المجرد: صنعوا كيدَ ساحر، أَيْ حيلَةَ سِحْر.

٢ – قوله تعالى:" وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ"(النحل/ ٢٤).

«ماذا» بمعنى «ما الذي»، وأَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ مرفوعة على الجواب، كأنهم قالوا: الذي أُنزل أساطيرُ الأولين[٣].

النموذج المجرد: أُنزِل أساطيرُ الأولين.

ثالثا: الإخبار عن الصفة والموصوف، ومن شواهده:

١ – قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ"(الأعراف/١٩٤).

---

[١] هذا مخالف لما أثبته النحاة في شروط هذا الباب، فالإخبار لا يكون إلا بالذي وفروعه والألف واللام؛ " وإنما اختاروا الإخبار بالذي دون مَنْ وما وأيّ وسائر الموصولات لأنها أم الباب، وهو أكثر استعمالا، ولا يكـون إلا موصولا. وأما الإخبار بالالف واللام فاختاروه أيضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل أو مفعول، وإبراز الضمير، كما في: الضاربه أنا زيد، في: ضربت زيدًا. شرح الرضي:ج٣ص٣٩.

[٢] الطبري، جامع البيان: ج١٨ص ٣٣٧.

[٣] انظر: الجمل في النحو: ص١٨١، الأخفش، معاني القرآن:ج١ص١٨٥.

النموذج المجرد: تدعون من دون الله عبادًا أمثالَكم.

ويلاحظ في التعبير الواقعي المنطوق حذف الضمير العائد؛ وذلك لاستثقال اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة "فعل وفاعل ومفعول"، فصرن مع "الذي" أربعة أشياء تقوم مقام اسم واحد، فحذفت الهاء لطول الاسم[١]، والإثبات هو الأصل، والتقدير: إن الذين تدعونهم من دون الله عبادٌ أمثالُكم.

٢- قوله تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ**"(النور/ ١١).

النموذج المجرد: جَاء عُصْبَةٌ مِنْكُمْ بالإفك.

رابعًا: الإخبار عن المفعول به، ومن شواهده:

١- قوله تعالى:" **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**"(البقرة/ ١٧٣).

قرأ ابن أبي عبلة برفع الميتة وما بعدها، فتكون ما موصولة اسم إن، والعائد عليها محذوف، أي إن الذي حرمه اللهُ الميتةُ، وما بعدها خبر إن[٢].

النموذج المجرد: حَرَّم عليكم الميتةَ.

٢- قوله تعالى: "**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**"(البقرة/ ٢١٩).

برفع العفو في قراءة بعض البصريين، فيكون معنى الكلام حينئذ: ما الذي ينفقون؟ قل: الذي ينفقون العفوُ[٣].

النموذج المجرد: ينفقون العفو.

٣- قول لبيد بن ربيعة[٤]:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقضى أم ضَلالٌ وباطِلُ

قال أنحب على معنى: الذي يحاول نحبٌ أم ضلالٌ وباطلٌ[٥].

النموذج المجرد: يحاول نحبًا أم ضلالا وباطلا.

---

[١] ينظر: الأصول: ج٢ص٢٧١.

[٢] انظر: المحرر الوجيز: ج٣ص ٤٢٨، البحر المحيط: ج٢ص١١٠.

[٣] انظر: الأخفش، معاني القرآن:ج١ص١٨٥، معاني القرآن وإعرابه: ج١ص٢٩٣.

[٤] ديوانه:ص١٤٤.

[٥] انظر: الجمل في النحو: ص١٨٢، الكتاب: ج٢ص٤١٧. قال الفراء: " رفع النحب لأنه نوى أن يجعل «ما» فِي موضع رفع" معاني القرآن:ج١ص١٣٩.

٤- قول يزيد بن مُفَرِّغ[١]:

عَـــدَسْ مـــا لِعَبَّـــادٍ عليـــك إمَـــارَةٌ أَمِنْـــتِ، وهـــذا تَحْمِلِـــينَ طَلِيـــقُ

التقدير: والذي تحملينه طليق. قال الفراء: " والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ في معنى: من الذي يقول ذاك؟ كأنه قال: والذي تحملين طليق"[٢].

النموذج المجرد: تحملين طليقا.

خامسًا: الإخبار عن الفاعل، ومن شواهده:

قوله تعالى: " **إِنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ**"(فاطر/ ٢٨).

قال ابن هشام: " لا يمتنع أن تكون "ما" بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في يخشى"[٣]. والتقدير: إن الذين يخشون اللَّهَ من عباده العلماءُ.

النموذج المجرد: يَخْشَى اللَّهَ من عباده العلماءُ.

سادسًا: الإخبار عن نائب الفاعل، ومن شواهده:

١- **قوله تعالى**" **وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ**"(الرعد/ ١).

النموذج المجرد: أُنزِل الحقُ إليك من ربك.

٢- **قوله تعالى:**" **أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ**"(الرعد/ ١٩).

النموذج المجرد: أُنزِل الحقُ إليك من ربِّك.

وننتهي مما تقدم إلى أن الإخبار بالذي جرى به الاستعمال. ولا شك أن الالتزام بما أُثر عن العرب كان كفيلًا بتجنيب اللغة والمتعلمين الحديث في مسائل افتراضية مبنية على الخطأ، وجمل غير عملية ليس لها نظير في كلام العرب، كالإخبار بالموصول عن الفعل، والحرف، والمجرور بـــ "ربّ"، وبـــ "كاف التشبيه" وبـــ "حتى" وبـــ "مذ" وبـــ "منذ"، والجملة، والحال، والتمييز، والظرف غير المتمكن، والعامل دون

---

[١] انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١ص١٣٨، ج٢ص١٧٧.

[٢] الفراء، معاني القرآن: ج١ص١٣٨-١٣٩. لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي إلا في قولهم ماذا، فـــ "هذا"عنـــد البصريين اسم إشارة على أصله، لا موصول؛ لأن "ها" التنبيه لا تدخل على الموصولات، وهو مبتدأ، و"طليـــق" الخبر، و"تحملين" في موضع الحال، والتقدير: هذا محمولًا طليقٌ. أما الكوفي فلا يشترط" في موصولية "ذا" تقدم "من" ولا "ما" الاستفهاميتين. انظر: شرح المفصل: ج٢ص ٤٣١، شرح التصريح: ج١ص١٦٤-١٦٥.

[٣] مغني اللبيب: ص٤٠٥.

معموله، واسم الشرط دون شرطه، والمضاف دون المضاف إليه، والموصوف دون صفته، والموصول دون صلته، واسم الاستفهام، والصفة، والبدل، وعطف البيان، والتأكيد، وضمير الشأن، والعائد إذا لم يكن غيره، والمسند إليه الفعل غير الخبري ومفعوله، وفاعل نعم وبئس، وفاعل فعل التعجب، وما التعجبية، واسم الفعل، واسم "لا" وخبرها، والاسم الذي ليس تحته معنى، والمصدر والظرف الملازمين للنصب، والاسم المختص بالنفي.. وغير ذلك مما يطول ذكره.

المطلب الثالث

الإخبار بالذي خروج عما استقر لدى العرب والنحاة

الأصل في الإخبار تعريف المبتدأ وتنكير الخبر[١]. قال ابن مالك: " لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة، توهم كونهما موصوفا وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلا. وأيضا فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحا تنكيره على تعريفه"[٢].

أما إذا اشترك المبتدأ والخبر في التعريف، فالأعرف هو المبتدأ، قال أبو حيان: " وإن لم يستويا في رتبة التعريف، كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم والأقل تعريفًا الخبر"[٣]. وهذا النمط – الثاني– هو ما يعنينا مناقشته في هذا المطلب.

سبق أن تحدثنا فيما مضى عن شروط المخبر عنه في باب الإخبار بالذي، وكان من بينها قبوله التأخير. وبناء عليه لم يجيزوا الإخبار عن الواجب تقديمه كضمير الشأن وغيره[٤]؛ ذلك لأن الذي في هذه الصور مبتدأ واجب التقديم، والاسم المخبر عنه

---

[١] تسهيل الفوائد: ص ٤٦، وانظر: المغني: ص٧٤٦.

[٢] ابن مالك، شرح التسهيل: ج١ص ٢٨٩–٢٩٠، وانظر: التذييل والتكميل: ج٣ص ٣٢٢.

[٣] التذييل والتكميل: ج٤ص ١٨٨.

[٤] انظر الشرط الأول من شروط المخبر عنه في المطلب الثاني من المبحث الأول.

بالذي خبر واجب التأخير[١]، سواء أكان المخبر عنه ضميرًا، نحو: الذي ضرب زيدا أنا، أم علمًا، نحو: الذي ضربته زيد، أم اسم إشارة، نحو: الذي هو غلامي هذا.

وهذا الشرط، أعني وجوب تقديم الاسم الموصول مبتدأً، يجعله أعرف المعارف؛ على الرغم من أن علماء النحو قد احتكموا في تحديد درجات التعريف إلى قاعدة مؤداها: " كلما كان الشيء أخص فهو أعرف"[٢]. فذهب سيبويه- فيما نُسب إليه- وهو مذهب جمهور النحاة[٣] إلى أن أعرف المعارف -بعد لفظ الجلالة[٤]- الاسم المضمر؛ لأنه لا يُضْمَرُ إلا وقد عرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه[٥].

يلاحظ أن سيبويه لم يذكر الموصول في جملة المعارف حين تصدَّى لحصرها. ومن ثمَّ اختلفوا في مرتبة الاسم الموصول في ترتيب المعارف، فقيل: في مرتبة ذي الأداة. وقيل: أعرف من ذي الأداة، وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول[٦].

والباحث يميل إلى القول الأول- وهو مذهب الأخفش[٧] وابن مالك[٨] والرضي[٩] واختاره أبو حيان[١٠]- بأن الموصول في مرتبة ذي الأداة، ومن ثم يجوز

---

[١] انظر: شرح التصريح: ج٢ص ٤٣٧، الهمع: ج٣ص ٢٤٧، النحو الوافي:ج١ص ٤٩٩.

[٢] المقتضب: ج٤ص٢٨١.

[٣] وهناك مذاهب أخرى في ترتيب المعارف، ولعلّ في الاطلاع على ما جاء به ابن يعيش والسيوطي ما يشير إلى هذا الاختلاف. انظر: شرح المفصل: ج٢ص٢٤٦ وما بعدها، الهمع: ج١ص٢٢٠ وما بعدها.

[٤] أجمع النحاة على أن لفظ الجلالة أعرف المعارف. انظر: حاشية الخضري: ج١ص٩٤.

[٥] انظر: الإنصاف، (مسألة مراتب المعارف): ج٢ص ٥٨١، ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص ٢٤٦-٢٤٧، ابن عصفور، شرح الجمل: ج٢ص١٣٦.

[٦] توضيح المقاصد: ج١ص ٣٥٨، همع الهوامع: ج١ص٢٢١، الارتشاف:ج٢ص٩٠٩.

[٧] انظر: التذييل والتكميل: ج٢ص ١٢٣.

[٨] انظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ج١ص١١٨.

[٩] انظر:شرح الرضي: ج٢ص٣١٢.

[١٠] ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ص ٢٥.

الإخبار عنه بذي الأداة لتساويهما في درجة التعريف أو بما هو أقل منه تعريفا كالنكرة والجملة وشبه الجملة. ووجه الاستدلال على صحة هذا القول ما يأتي:

أولا: الاسم الموصول يستعمل بمعنى النكرة كما يستعمل ذو الأداة.

قال ابن يعيش: " الألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات، ولذلك قد نُعتَتْ بالنكرة كقولك: "إني لأمرُّ بالرجل غيرك، فيَنْفَعُني، وبالرجل مِثْلك، فيُعْطِيني"؛ لأنّك لا تقصد رجلاً بعينه. ومن ذلك قوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ}[الفاتحة: ٦، ٧]، جعل "غَيْرًا" نعتًا لـــ"الذين"، وهي في مذهب الألف واللام التي لم يُقصَد بها شيء بعينه. ويدل على ذلك أن من المعرَّف بالألف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الألف واللام، وما لا لامَ فيه، نحو: "شربت ماءً والماء"، و"أكلتُ خُبْزًا والخبزَ" (١).

وقال الرضي: "ولضعف تعرف ذي اللام، يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى: {لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ}[يوسف: ١٤]، والموصول كذى اللام"(٢). يخبر به عن النكرة المخصصة(٣)، كما في قوله تعالى: {إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا} [آل عمران: ٩٦].

وقال أبو حيان: "مذهب أصحابنا هو أن الموصول من قبيل ما عرف بالألف واللام، وهو مذهب الأخفش، فهو قسم من المعرف بالألف واللام، فيجوز أن يوصف ذو الأداة بالموصول الذي يجوز أن يوصف به، ويجوز أن يوصف الموصول بذي الأداة لتساويهما. فمن وصف ذي الأداة بالموصول قوله تعالى:{قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى}[الأنعام:٩١]، وقوله تعالى {لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى}[الليل: ١٥- ١٨]...ومن وصف الموصول بذي

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ج٣ص ٣٥٠-٣٥١.

(٢) شرح الرضي: ج٢ص ٣١٢. استدل الرضي بهذه الآية الكريمة على أن كلمة " الذئب" نكرة ؛ لأنه لم يكن هناك ذئب معهود، ولم يرد بها استغراق الجنس أيضا. شرح الرضي: ج١ص٢٤.

(٣) المغني: ص٧٤٦، والبديع: ج١ص٥٣٥.

الأداة قوله تعالى: {قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ}الآيات[1]، فوصف (الذين) بقوله: {الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ}[2].

ثانيا: تشابه الاسم الموصول وذي الأداة في المعنى الوظيفي.

أُجتلب الموصول في الكلام توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل؛ وذلك لأن الجمل نكرات[3]، فلا يمكن أن توصف المعرفة بالجملة، وإنما توصف بالجملة النكرة، نحو قولك: "مررتُ برجلٍ أبوه زيد"، و"نظرتُ إلى غلام قام أخوه". ولولا أن الجمل نكرات، لم يكن للمخاطب فيها فائدة؛ لأن ما تَعرَّف لا يُستفاد، فلما أريد مثل هذا في المعرفة لم يَسُغ أن تقول: " مررت بزيد أبوه كريم"، وأنت تريد النعت لـــ "زَيد"؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكراتٌ، والنكرةُ لا تكون وصفًا للمعرفة[4]. وإنما يسوغ ذلك بواسطة الموصول، فتقول: مررت بزيد الذي أبوه كريم.

كما جاءوا بالألف واللام للتوصل إلى وصف المعرفة بالمفرد، "ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على الجملة؛ لأن هذه اللام من خواص الأسماء، فجاؤوا حينئذ بـــ "الذِي" متوصِّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـــ "الذي"، وهو الصفة في اللفظ، والغرض الجملة"[5].

فـــ"الذي" مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد، واسم الفاعل في "الضارب" في معنى الجملة، وإنما وقع مفردا لإرادة المشاكلة بين هذه الألف واللام وبين الألف واللام التي للتعريف في قولك: الرجل، فسبكوا من الجملة اسم فاعل ليوفروا على الألف واللام ما يقتضيه من المفرد، والمعنى على ما كان عليه، وكان فيه وفاء بالغرضين[6].

---

(1) تتمة الآيات: {قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ }[آل عمران: ١٥-١٧].

(2) التذييل والتكميل: ج٢ص ١٢٣-١٢٤، وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل:ج١ص ١١٨.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب: ج٢ص٣٤، أسرار العربية: ص٢٦٣.

(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ج١ص٢٦٨، سر صناعة الإعراب: ج٢ص٣٤.

(5) ينظر: التعليقة: ج١ص٢٦٨، أمالي ابن الحاجب: ج٢ص٨٨٠، المقاصد الشافية: ج١ص ٥٦٢.

(6) الإيضاح في شرح المفصل: ج١ص٤٨١-٤٨٢.

قال ابن الحاجب: "فإن قيل: لو كانت كالألف واللام في الضارب والرجل لم يفتقر إلى أن تكون صلتها معلومة للمخاطب. ولما افتقرت إلى ذلك دلَّ على أن التعريف حصل بغيرها. والجواب: أن ذلك لا يمنع بل هو واجب فيه أو في مثله، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن للألف واللام مدلول معين، فاشترط ذلك لتحصل لها الدلالة الموضوعة هي له. ألا ترى أن الألف واللام في الرجل مشروطة بأن يكون رجلا معهودا، لأنه لو لم يكن معهودا لم تحصل الدلالة بها على معين، وكذلك الضارب. فكان ذلك من مقوماتها في دلالتها على التعريف لا موانعها. والصلات في أصلها صفات للنكرات، فلما احتيج إلى جريه على المعارف أدخلوا عليه الألف واللام ليصح به وصف المعرفة. ولما كانت الجمل تقع كذلك واحتيج إلى جريها صفات على المعارف أدخلوا عليها ما تتعرف به كما أدخلوا على ضارب ورجل عند قصد التعريف ما تتعرف به"[١].

وهذا الشبه الوظيفي بين أل والذي واضح في اللهجة العامية، حيث إن الجملة تعرف بأل، فيقولون: رأيت الرجل الهرب، واليعطي أحسن من اليأخذ، بمعنى: رأيت الرجل الذي هرب، والذي يعطي أحسن من الذي يأخذ، وأل ههنا موصولة [٢]. وهذا التعبير عربي قديم، أصيل في الاستعمال، نحو ما حُكي من إدخال الألف واللام على الظرف والجملة الاسمية والفعلية، فالأول كقوله[٣]:

مَـــنْ لاَ يَـــزَالُ شَـــاكِرا عَلَـــى الْمَعَـــهْ فَهْـــوَ حَـــرٍ بِعِيـــشَةٍ ذَاتِ سَـــعَهْ

والثاني كقوله[٤]:

مِـــنَ القَـــومِ الرسُـــولُ اللهِ مـــنهم لـــه دانَـــتْ رِقـــابُ بنـــي مَعَـــدِّ

والثالث كقوله[٥]:

مـــا أنـــت بـــالحَكَمِ التُرْضَـــى حُكُومَتُـــهُ ولا البَلِيـــغِ ولا ذِي الـــرَّأيِ والجَـــدَلِ

---

[١] ينظر: أمالي ابن الحاجب:ج٢ص٨٦١.

[٢] ينظر: معاني النحو: ج١ص١١٤.

[٣] ينظر: المغني: ص٧٢، الجنى الداني: ص٢٠٣.

[٤] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ج١ص٢٠٢، التذييل والتكميل: ج٣ص٦٨.

[٥] ينظر: الإنصاف: ج٢ص٤٢٤، الهمع: ج١ص٣٣٢.

ومن أوجه الشبه، كذلك، أن أل كما تكون عهدية وجنسية، تكون الذي كذلك، فهي للعهد في قولك: سافر الذي كان معنا أمس، وهي للجنس في قولهم: الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم[١].

وننتهي من هذه النقول السابقة إلى عدة نتائج:

١. أن وظيفة الموصول الاسمي هي التوصل إلى وصف المعارف من الأسماء بالجمل؛ حتى لا يختلط الوصف بالحال.

٢. أن الموصول الاسمي هو الذي عرّف الصلة، وليست الصلة هي التي عرفته. ولعلّ هذا ما يوضح وجاهة قول من ذهب إلى أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة. وهو رأي بعض النحاة ذكره ابن هشام في قوله: " وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقِّن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة"[٢]؛ وذلك لأن هذا الرأي يفتح أمامنا الباب لإقصاء الجملة الصلة برمّتها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب[٣].

٣. أنه لا بدَّ أن يكون لكل موصول موصوفٌ معرفة سواء كان مذكورًا أم محذوفًا. قال الزمخشري: {لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ}[الإسراء: ٩] للحالة التي هي أقوم الحالات وأسدّها، أو للملة، أو للطريقة"[٤].

٤. أن الضمير العائد في جملة الصلة يكون عائدًا إلى الموصوف؛ وذلك لأن الصلة هي الصفة في المعنى. وإنّما جيء بـــ"الذي" وصلة إلى ذلك[٥].

ثالثا: ما درج على لسان العرب

ذهب النحاة إلى أن الموصوف لا يكون إلا أخص من الصفة أو مساوياً لها[٦]؛ وهذا بدوره يعني امتناع وصف الموصول بالضمير أو باسم الإشارة أو بالمضاف إلى ما هو أخص من الموصول لكونها أخص منه. كما ذهب النحاة أيضا إلى أن الصفة

---

[١] ينظر: معاني النحو: ج١ص١١٤.

[٢] المغني: ص٥٣٥.

[٣] انظر: د.محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: م١ ص٣١٩.

[٤] الكشاف: ج٢ص ٦٥١.

[٥] ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٢.

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٢٤٩، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج٢ص١٣٩.

خبر في الحقيقة[1]، ومحصول ذلك أنه لا يجوز -كذلك- الإخبار عن الموصول بما هو أخص منه؛ لأن الخبر لا يكون إلا أعمَّ من المخبر عنه أو مساويًا له. فضلا عن أن القاعدة – التي سبق الحديث عنها- مفادها: إذا اشترك المبتدأ والخبر في التعريف، فالأعرف هو المبتدأ.

وهذا ما يؤيده واقع اللغة. فإذا أخذناه بعين الاعتبار انتهينا إلى نمطين من الاستعمال درج عليهما اللسان العربي:

النمط الأول: الإخبار بالموصول عمَّا هو أخص منه أو مساوٍ له.

(أ) الإخبار بالموصول عن الضمير، نحو:

قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا}[البقرة: ٢٩].

{هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ}[آل عمران: ٦].

{هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[الفتح: ٢٥].

(ب) الإخبار بالموصول عن العلم، نحو:

قوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ}[إبراهيم: ٣٢].

{اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا}[الروم: ٤٨].

(جـ) الإخبار بالموصول عن اسم الإشارة، نحو:

قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى}[البقرة: ١٦].

{هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ} [البقرة: ٢٥].

{هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ} [هود: ١٨].

(د) الإخبار بالموصول عن المضاف إلى الضمير، نحو:

قوله تعالى: {رَبُّكُمُ الَّذِي يُزْجِي لَكُمُ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ}[الإسراء: ٦٦].

{رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى}[طه: ٥٠]

(هـ) الإخبار بالموصول عن ذي الأداة، نحو:

قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ}[الأنفال: ٢].

{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ}[النور: ٦٢].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٢٤٩.

النمط الثاني: الإخبار عن الموصول بما هو مساوٍ له أو دونه في التعريف:

إذا كان الموصول يتساوى مع ذي الأداة في التعريف، فإن هذا يقتضي قياسًا أن لا يخبر عنه بما هو أخص منه، فلا يخبر عنه إلا بذي الأداة أو بنكرة أو بجملة أو بشبه جملة. وهذا ما درج عليه اللسان العربي، وشاع في الاستعمال.

(أ) الإخبار عن الموصول بذي الأداة، نحو:

قوله تعالى: {فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ}[يونس: ٨١].

{وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ }[الرعد: ١].

(ب) الإخبار عن الموصول بالنكرة، نحو:

قوله تعالى:{وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ}[البقرة: ١٦٥].

{وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ}[آل عمران: ١٩٨].

{وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ}[المؤمنون: ٧٤].

(جـ) الإخبار عن الموصول بالجملة الاسمية، نحو:

قوله تعالى:{وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ}[البقرة: ٨٢]

{وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ}[النور: ٣٩].

{إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ}[الملك: ١٢].

(د) الإخبار عن الموصول بالجملة الفعلية، نحو:

قوله تعالى: {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ}[البقرة: ١٤٦].

{الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ }[النساء: ٧٦].

{إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ}[الأعراف: ٢٠٦].

(هـ) الإخبار عن الموصول بشبه الجملة، نحو:

قوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ}[آل عمران: ١٠٧].

{وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ}[النساء: ١٥٧].

{وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا}[هود: ١٠٨].

المطلب الرابع

إشكالية المصطلح بين الظاهر والتطبيق

يشكِّل المصطلح في المنظومة الثقافية علامةً سيميائية تختزل دلالة واضحة ومحددة، وينبغي أن تخلو دلالته من التداخل والاضطراب[١]؛ إذ إن إشكالية الاضطراب تفضي إلى الخلط والتناقض والضبابية في الخطاب التنظيري وإلى الخطأ في التمثيل والاستنتاج في المستوى التطبيقي.

وهذا الإشكال قد واجه النحاة عند تنظيرهم لباب الإخبار بالذي، حيث أحدث ظاهر المصطلح نقاشا واسعًا بين النحاة؛ وذلك لكون المصطلح من الناحية اللفظية يعطي دلالة مضادة تختلف اختلافا جذريا عن المعنى الوظيفي للمصطلح. فظاهر المصطلح – الإخبار بالذي– أنك تجعل الذي خبرًا. فإن قيل لك أخبر عن اسم من الأسماء بالذي، فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرًا عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المجعول خبرًا هو ذلك الاسم، والمخبر عنه إنما هو الذي[٢]؛ لأنهم قالوا في جواب: أخبر عن الذي من: قام زيد: الذي قام زيد، فجعلوا الذي مبتدأ، وزيد خبره، وهو على عكس السؤال[٣].

وهذا يعنى أن لفظة المصطلح في هذا المحل فيها تجوز ومخالفة للظاهر؛ لأن الإخبار ليس بالذي عن الاسم، بل بالاسم عن الذي[٤]. **وللنحاة، في سبيل المقاربة بين ظاهر المصطلح والمستوى التطبيقي، آراء متعددة يمكن تصنيفها على النحو الآتي:**

أحدها لأبي علي الفارسي وابن عصفور: أنهم أرادوا بقولهم الإخبار بالذي أن تخبر عن المسمى، ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الإخبار: الذي، فعبر عن المسمى بالذي. فإذا قيل: أخبر عن زيد بالذي، كان على معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي[٥].

---

[١] انظر: د. عمر عتيق، في إشكالية مصطلحات العروض والقافية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) فلسطين المجلد ٢٧ (١٠)، ٢٠١٣م، ص ٢١٠٧.

[٢] شرح ابن عقيل: ج٤ص٦١.

[٣] التمهيد: ج٩ص٤٥٦٥.

[٤] الهمع: ج٣ص٢٤٦.

[٥] شرح التصريح: ج٢ص٤٣٥، إرشاد السالك: ج٢ص٨٢٢.

وهذا يعني أن مقصود قولهم: أخبر عن زيد بالذي، هو: أخبر عن زيد معبرًا عنه بالذي، أي عن مسمى زيد معبرًا عن ذلك المسمى بالذي؛ لأنك حين قلت: الذي قام زيد، كأنك قلت: زيد قام، ويقع على زيد الذي، فقد عبرت عن الشخص المسمى بزيد بالذي قام، وجعل هذا بمنزلة: خرج زيد بثوبه، أي مع ثوبه، وكذلك أخبر عن زيد بالذي، أي ومعك الذي[١].

وثانيها لابن السراج وابن الضائع: الأقرب أن يكون محمولًا على المعنى، قال ابن السراج:" وإنما قال النحويون: أخبر عنه، وهو في اللفظ خبر؛ لأنه في المعنى محدثٌ عنه" [٢]، فعبروا عنه بأنه مخبر عنه نظرا إلى الحقيقة؛ لأنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، صحَّ أن يطلق عليه أنه مخبر عنه[٣].

قال ابن الحاجب: " ومعنى قولهم: أخبرني عن زيد، في: زيد قائم، ليس على ظاهره، لا باعتبار قولهم: عن، ولا باعتبار قولهم: زيد. أما باعتبار قولهم: زيد، فلأنه لو كان "زيد" معلوما لم يُخبر عنه، وإنما أخبر باعتبار كونه مجهولا، وإنما المعنى إذا كان المجهول عند المخاطب هو زيد، كيف يكون الإخبار؟ وأما باعتبار "عن" فلا يستقيم أن يكون على ظاهره، لأن الإخبار ليس عن زيد وإنما هو عن " الذي"، و"زيد" مخبر به، فكيف يصح أن يكون مخبرا عنه؟ وإنما أرادوا بقولهم: إذا أخبرت عن زيد، أي: إذا كان المجهول في الحقيقة هو ذات زيد، كيف تخبر عنه؟ فتجوزوا في ذلك لما كان المخبر عنه في الحقيقة هو زيد جاز أن يقال: كيف تُخبر عن زيد؟[٤].

وثالثها: أنه على وضع حرف مكان حرف، قال أبو حيان ويحتمل أن الباء بمعنى عن، وعن بمعنى الباء، كما تقول سألت عنه، وسألت به[٥]، فيكون مرادهم بقولهم: أخبر عن زيد بالذي: أخبر عن الذي بزيد، وقد جاء قوله تعالى: {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا}[الفرقان: ٥٩] أي عنه، وقالوا: رميت عن القوس، أي: بالقوس"[٦].

---

[١] التمهيد: ج٩ص٤٥٦٦ بتصرف.

[٢] الأصول: ج٢ص ٢٧١، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ج٢ص٣٩٨.

[٣] شرح التصريح: ج٢ص٤٣٥.

[٤] أمالي ابن الحاجب: ج٢ص٧٠٧، ٧٠٨.

[٥] الهمع: ج٣ص٢٤٦، شرح التصريح: ج٢ص٤٣٥.

[٦] التمهيد: ج٩ص٤٥٦٦ بتصرف، شرح ابن عقيل:ج٤ص٦١.

قال ابن عقيل: " سماه مخبرا عنه، وهو مخبر به، توسعًا. قيل: ويجوز كون عن بمعنى الباء، كما تعاقبا في: اسأل عنه، وبه، وقول النحويين: أخبر بالذي عن كذا، يحتمل الأمرين، وعلى الثاني تكون الباء بمعنى عن، وعن بمعنى الباء"[١].

ورابعها: أنه على القلب، والقلب إذا فهم المعنى صحيح في كلامهم، فجاء كلام النحويين في هذا الباب على القلب الثابت من كلامهم. فيكون المراد من قولهم: أخبر عن زيد بالذي: أخبر عن الذي بزيد[٢].

وخامسها: أن الباء في قولهم الإخبار بالذي باء السببية لا باء التعدية؛ وكأنه قيل أخبر بسبب الذي، أي بسبب جعلها مبتدأ [٣]. إذ المعنى أخبر الإخبار المذكور بأن تجعل الموصول مبتدأ[٤].

ولكن المتأمِّل في هذه الآراء يجد أنها تتضارب مع ما سبق أن انتهينا إليه؛ وهو أن الموصول إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية، فإنه يأتي على أحد نمطين:

١- الإخبار عن الموصول بما هو مساوٍ له أو بما هو دونه في التعريف. والموصول في هذا النمط مبتدأ مخبر عنه لا به، والاسم المخبر عنه بالذي خبر مخبر به لا عنه.

٢- الإخبار بالموصول عما هو أخصُّ منه. والموصول في هذا النمط خبر مخبر به لا عنه، والاسم المخبر عنه بالذي مبتدأ.

وهذا يعني أن الموصول في باب الإخبار بالذي لا يمكن إعرابه مبتدأ على الإطلاق. وقد استندت في هذا التقسيم إلى ما درج على اللسان العربي، وكلام النحاة في ترتيب المعارف، وقول بعض النحاة إن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر[٥]، فقولنا: الذي قام زيد يتساوى مع قولنا: القائم زيد.

وهنا يمكننا القول بأن الموصول في النمط الثاني خبر تأخَّر أو تقدَّم. ومما يبين تساوي الأمر"أن القائل إذا سأل فقال أخبرني عن " زيد" من قولنا: زيد قام؟ فجوابه عند

---

[١] المساعد: ج٣ص٢٧٨.

[٢] التمهيد: ج٩ص٤٥٦٥.

[٣] الهمع: ج٣ص٢٤٦، توضيح المقاصد: ج٣ص١٣١١.

[٤] شرح الرضي: ج٣ص٣٠.

[٥] الهمع: ج١ص٣٨١، المغني: ص٥٨٨.

النحويين أجمعين أن يقال: الذي قام زيد... ألا ترى أن المجيب قد جعل زيدا، وإنما سأل السائل أن يخبر عنه، ولم يسأله أن يخبر به، فلو جاء الجواب على حد السؤال لقال: "زيد الذي قام"... وباب الإخبار كله مطرد على هذا ، وإنما جاز ذلك عندهم؛ لأن الفائدة في قولك: الذي قام زيد كالفائدة في قولك: زيد الذي قام...ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا"[١].

ولعل ما يؤيد هذا ويقويه أنه لم يرد عن النحاة وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في باب الإخبار بالذي ضمن مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر. أو بعبارة أخرى إن الموصول في هذا النمط لا يتسم بحتمية في ترتيبه، فليس من الرتب المحفوظة التي يمتنع معها نقله أو تحريكه.

ولكنَّ هذا لا يعني إهمال فائدة تقديم الموصول؛ فهي فائدة ذات شقين:

أولهما: دلالي: وهو تقديم الخبر لفائدة، ليست هي الفائدة نفسها التي تحققها الجملة الأصل. ويتمثل في تحريك الموصول من مكانه الأصلي الذي اكتسبه من نظام اللغة إلى مكان جديد ليس له في الأصل، وليس بخاف أن لتقديم الموصول مزية نعدمها إذا نحن أخرناه؛ فالتقديم أضفى دلالة تأتي من وراء الصياغة لا سبيل إليها مع التأخير، وهي العناية والاهتمام وتأكيد الكلام وتنبيه المخاطَب وتشويقه إلى معرفة المبتدأ. وهذا الأمر لا يعني تغيُّرا في المعنى، فالمعنى لا يختلف سواء قدَّمنا أم أخَّرنا.

فـ" زيد" هو المسند إليه تقدم أو تأخر، و" الذي" هو المسند تقدم أو تأخر أيضا؛ ذلك لأن زيدًا بؤرة الجملة، فإن جاء متقدما فهو على الأصل، وإن تأخَّر ففي ذلك رغبة في توكيد المقدم وإظهار العناية به. فمعنى الإخبار كامن في المسند، تقدم أو تأخر. ولكن إذا تقدم الخبر فإن ذلك يكون لغرض دلالي، فضلًا عن معنى الإخبار الذي هو في الجملة أصلا. قال سيبويه: "إنما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٢].

والآخر: لفظي: وهو أن هذا النمط – أعني الإخبار بالذي– متحول عن نمط آخر ورد في الاستعمال العربي، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

---

[١] انظر: الأشباه والنظائر في النحو: ج٣ص١٥٠.

[٢] الكتاب: ج١ص٣٤.

الاستعمال (أ)	الاستعمال (ب)	الاستعمال (ج)
أنا الذي قام	أنا الذي قمتُ	الذي قام أنا
نحن الذين قاموا	نحن الذين قمنا	الذين قاموا نحن
أنت الذي قام	أنت الذي قمتَ	الذي قام أنت
أنتم الذين قاموا	أنتم الذين قمتم	الذين قاموا أنتم

ففي الاستعمال (أ) عاد الضمير على الأقرب وهو اسم الموصول، ولم يَعُد على الأعرف، وهو الضمير[١]. وهو الاستعمال الغالب عند الجاهليين[٢]، وشاهد ذلك قول امرئ القيس[٣]:

وأنـــا الـــذي عَرَفَـــتْ مَعَـــدٌ فَـــضْلَه ونَشَدْتُ عـن حُجـرِ ابـنِ أمِّ قَطَـامِ

وكذلك يقول طرفة بن العبد في معلقته[٤]:

أنـــا الرجـــلُ الـــضّربُ الـــذي تَعْرِفونَـــهُ خَـــشَاشٌ كـــرَأسِ الحَيَّـــةِ المُتَوَقِّـــدِ

وكذلك يقول أبو حرب الأعلم، وهو جاهلي من بني عقيل[٥]:

نحـــن الَّـــذُونَ صَـــبَّحوا الـــصَّبَاحا يَـــومَ النُّخَيْـــلِ غَـــارَةً مِلْحَاحَـــا

وفي الاستعمال (ب) عاد الضمير على الأعرف وهو الضمير، ولم يَعُد على الأقرب وهو اسم الموصول[٦]. وهو استعمال صدر الإسلام تطور عن الاستعمال (أ). يقول د. حسن عون: " وإذا ما جئنا إلى صدر الإسلام فإننا نجد تطورا في هذا الاستعمال القديم، فمرة يحافظون على الاستعمال القديم، ومرة يأخذون في استعمال جديد، ذلك بأن يعيدوا الضمير في الفعل على الضمير السابق للاسم الموصول[٧]، ومثال ذلك ما نجده في هذا البيت، وهو لأحد الأنصار[٨]:

---

[١] د. أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية: ص١٢٢.

[٢] ينظر: د.حسن عون، اللغة والنحو: ص ١٣٤.

[٣] ديوانه: ص١٥٨.

[٤] ديوانه: ص٢٧.

[٥] الدرر اللوامع: ج١ص١٤٦.

[٦] القاعدة النحوية: ص١٢٢.

[٧] اللغة والنحو: ص١٣٤.

[٨] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ج١ص٢١١، الدرر اللوامع: ج١ص١٦٣.

نحـــــن الـــــذين بـــــايعوا محمـــــدا علـــى الجهـــاد مـــا بقينـــا أبـــدا

وهنا نلاحظ وجود الاستعمالين في البيت نفسه، فالفعل – بايعوا– أسند إلى اسم الموصول، والفعل – بقينا– أسند إلى الضمير السابق على اسم الموصول وهو – نحن–.

ومن ذلك أيضا ما ورد في رجز لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قاله في مبارزته لمرحب اليهودي يوم خيبر[١]:

أنـــا الـــذي ســـمَّتْنِي أُمِّـــي حَيْـــدَرَهْ ضِـــرغَامُ آجَـــامٍ وليـــثٌ قَـــسْوَرَهْ

وفي هذا البيت نجد الفعل مسندا إلى الضمير السابق على اسم الموصول، ومن هذا الاستعمال أيضا ما يروى لكثير عزة[٢]:

وأنـــتِ التـــي حببـــتِ كـــلَّ قـــصيرةٍ إلـــيّ ومـــا يـــدري بـــذاك القـــصائرُ

أما الاستعمال (جـ) فقد انتقل إلى مرحلة جديدة، وذلك بتأخير (المبتدأ) المخبر عنه. وشواهده سبق أن ذكرناها في المطلب السابق. فهذا الاستعمال – أعني (ج)– يتيح للمتكلم الخروج من تجاذب مقولتين للنحاة تبيحهما اللغة: الأولى: إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوة، عاد على الأقوى تعريفا[٣]. والثانية: الأصل عود الضمير على الأقرب ذكرا[٤].

فالمتكلم قد خطا خطوة أخرى في استعمال هذا التركيب تبعده عن محل الخلاف؛ وهو إذا عاد الضمير إلى الأعرف كما في تراكيب الاستعمال (ب)، فما الموقف من مقولة النحاة التي تقرر وجوب عود الضمير إلى أقرب مذكور؟ وإن رُوعيت قاعدة عود الضمير على الأقرب ذكرًا كما في تراكيب الاستعمال (أ)، فما الموقف من مقولة النحاة إن الإحالة على الأعرف هو الواجب والأولى؟[٥]. وزيادة على ما سبق فإنه يترتب على إجازة النحاة عود الضمير على الأعرف كما في تراكيب الاستعمال (ب)

---

[١] ينظر: الدرر اللوامع: ج١ص١٦١.

[٢] ديوانه: ص٣٦٩.

[٣] انظر: النحو الوافي: ج١ص ٢٦٨.

[٤] انظر: الإتقان في علوم القرآن: ج٢ص٣٣٧.

[٥] القاعدة النحوية: ص١٢٢.

مخالفة لقانون المطابقة الواجب الاتباع عندهم في باب الصلة والموصول؛ ذلك أن العائد في جملة الصلة (فعلتُ، فعلنا، فعلتَ، فعلتم) لا يطابق اسم الموصول في مقولة الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة) فالموصول من قبيل الغيبة، ويتطلب عائدا من ضميرها، وعائد الصلة في جملة الصلة للتكلم في المثالين الأول والثاني وللخطاب في الباقي.

وفي إيجاز أيُّ القاعدتين نطبق؟ ثم على أي أساس لغوي نتبع واحدة ونترك الأخرى، فمثلًا علامَ يرجع الضمير في مثل: " محمد الذي فعل"، أيرجع إلى العلم " محمد"؛ لعلو درجته في سلَّم التعريف عن اسم الموصول؟ أم يرجع إلى اسم الموصول لقربه من ناحية، وحاجة صلته إلى عائد يطابقه من ناحية أخرى؟ وإن عاد إلى الأقرب، فماذا نقول في قاعدة أن الضمير يعود على أقوى مرجع؟ وهل يعني هذا أن الموصول أقوى من العلم تعريفا أو يساويه على الأقل، أم ماذا؟[١].

ولكن هذا الاستعمال –ج– أخرجنا من فلك هذا الخلاف؛ لأن الضمير في هذا الاستعمال يتعين عوده على اسم الموصول عند تأخُّر المخبر عنه؛ لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع[٢]. قال أبو حيان: " ولو تقدم الخبر نحو: الذي قام أنا ..فمذهب الفراء أنه يجب غيبة الضمير، وهو الذي يقتضيه مذهب البصريين، ونص عليه السيرافي وابن السراج"[٣].

وقال ابن عصفور: " إذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب.. نحو قولك: أنا الذي قمتُ، فإنه يجوز لك أن تعيد الضمير على الذي المتوسط بين أنا وقمت ضمير غيبة وضمير متكلم، فضمير الغيبة حملا على اللفظ .. وضمير المتكلم حملا على المعنى؛ لأن الذي هو أنا في المعنى.. وإن لم يتقدم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلا الحمل على اللفظ، ولا يجوز الحمل على المعنى قبل كماله"[٤].

وهنا ننتهي إلى أن المخبر عنه في النمط الثاني من باب الإخبار بالذي هو المبتدأ، وتأخيره ليس على سبيل الوجوب، وإنما على جهة الأولى والأحسن؛ وهو رأي

---

[١] السابق: ص١٢٣ بتصرف.

[٢] الهمع: ج١ص٣٣٦.

[٣] الارتشاف: ج٢ص١٠٢٣.

[٤] شرح جمل الزجاجي: ج٤ص٥٠٠-٥٠١.

نُقل عن المبرد[1]؛ لأنه لما كان المعنى واحدًا تسامحوا في الجواب والسؤال، ألا ترى أنك إذا قلت: الذي قام زيد، وزيد الذي قام لم يكن بينهما فرق في المعنى[2]. وهذا التأخير إنما يكون لأمرين نوَّهنا إليهما فيما سبق، وهما: الاهتمام بالمتقدم من جهة الدلالة والتيسير على المتكلم من جهة اللفظ.

وليس من شك في أن أثر العقل واضح في هذه الخطوة من انتقال الأسلوب إلى مرحلة جديدة، تسمو إلى التنوع والتعدد والخروج عن الشكل الموحد الصارم؛ ليأخذ أشكالا فيها سعة وفق ما يستلزمه النمو العقلي في المجتمع.

---

[1] انظر: المساعد: ج٣ص٢٨٤، الهمع: ج٣ص٢٤٧، شرح التصريح:ج٢ص٤٣٦.

[2] انظر: التمهيد: ج٩ص٤٥٦٥.

الخـــاتمـــــة

إن في وسع المرء في نهاية دراسة هـذه الظـاهرة، التـي بُـسطت جوانبهـا وتنوعت أمثلتها في صفحات الكثيـر مـن المـصنفات النحويـة القديمـة، أن يـذكر بعض النتائج التي استخلصت من هذا العمل، ومنها:

أولا: الإخبار بالذي بحث ذهني في أحكـام اللغـة وقواعـدها، وذلـك بتغليـب القوانين المجردة على الجوانب العملية والنواحي الوظيفية للغة.

ثانيا: الإخبار بالذي افتراض مبني على أمـر يجـول داخـل ذهـن المـتكلم، لا يستند إلى واقع؛ فلا يخدم النطق الصحيح، ولا يفيد نظما، ولا يمنع خطأ.

ثالثا: الإخبار بالـذي يعقِّـد الأمـور أكثـر ممـا يوضـحها؛ إذ إنـه يحمِّـل المتعلِّمين أمورا ليس من شأنها التمكن مـن اللغـة، ولا يزيـد المـتكلم براعـة فـي استعمالها وقدرة علـى اسـتغلال إمكانياتهـا. ويقيـد اللغـة بتـصورات لا تؤيـدها الأمثلة البادية للعيان.

رابعا: بعض أمثلة هذا الباب لم تجر على ألـسنة العـرب، ولـم تكـن علـى غرار كلامهم، ولا تمـت إلـى واقـع اللغـة بـصلة، ولا نظـائر لهـا فـي اللغـة المستقرأة.

خامسا: نقص الاستقراء من فـصيح كـلام العـرب مـن الأسـباب المهمـة التي جعلت الفرضيات تحتل حيزا فـي الـدرس النحـوي. والإخبـار بالـذي أحـد هذه الفرضيات لم يعضد إلا بالأمثلة المصنوعة التي تتمـاز فـي غالبيتهـا بـالتكلف والركاكة الأسلوبية، على الرغم من توفر الشواهد الأصيلة.

سادسا: فترة عصور الاحتجاج في حياة لغـة تعتمـد علـى المـشافهة تتـسع لمراحل من التطور جرت على ظـواهر اللغـة. والإخبـار بالـذي اعتبـارا لهـذا، نمط تطور عن نمط آخر. وهذا التطور مبعثه الـشكل والدلالـة. ولـيس مـن شـك في أن أثر العقل واضح في هذه الخطوة من انتقال الأسـلوب إلـى مرحلـة جديـدة، تسمو إلى التنوع والتعدد والخروج عـن الـشكل الموحَّـد الـصارم؛ ليأخـذ أشـكالًا فيها سعة وفق ما يستلزمه النمو العقلي في المجتمع.

سابعا: الموصول في باب الإخبار بالذي يتَّسم بحتمية في ترتيبه، فهو مبتدأ واجب التقديم والاسم المخبر عنه خبر واجب التأخير، على الرغم من أنه لم يرد ضمن مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر. وهذا مخالف لما استقر لدى النحاة في ترتيب المعارف ولما درج على اللسان العربي؛ لأن هذا الشرط يجعل الموصول أعرف المعارف.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر البحث ومراجعه

١. **ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات**، البديع في علم العربية، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط١، ١٤٢٠ه.

٢. **الأخفش، أبو الحسن**، معاني القرآن، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣. **امرؤ القيس**، ديوان امرئ القيس، ضبطه أ. مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٤. **الأنباري، أبو البركات**، أسرار العربية، تحقيق د.بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥. ـــــــــــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦. ـــــــــــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧. **أيوب، عبد الرحمن (دكتور)**، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت،١٩٥٧م.

٨. **ابن جني، أبو الفتح**، الخصائص، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

٩. ـــــــــــ سر صناعة الإعراب، تحقيق د.محمد فارس، د.أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٠. **الجواري، عبد الستار (دكتور)**، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة لجنة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط٢، سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١١. **ابن الحاجب، أبو عمرو**، الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د.موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، الكتاب الخمسون، د.ت.

١٢. ـــــــــــ أمالي ابن الحاجب، تحقيق د.فخر صالح سليمان قدارة، عمان، دار عمار، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٩م.

١٣. **حجازي، محمود فهمي (دكتور)**، البحث اللغوي، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٤. **حسان، تمام (دكتور)**، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١٥. **حسن، عباس**، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت.

١٦. **أبو حيان، محمد بن يوسف**، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٧. _____ البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٨. _____التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز أشبيليا، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ م.
١٩. _____منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جلاسر، الجمعية الأمريكية الشرقية، بيروت، ١٩٤٧م.
٢٠. **خالد الأزهري، زين الدين المصري**، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٢١. **الخضري**، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٢٢. **ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد**، مقدمة ابن خلدون، تحقيق د.علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٢٣. **الراجحي، عبده (دكتور)**، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
٢٤. _____ علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
٢٥. **الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي**، شرح الرضي على الكافية، تحقيق د.يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
٢٦. **الزجاج، أبو إسحاق**، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٧. **زكريا، ميشال (دكتور)**، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
٢٨. _____مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
٢٩. **الزمخشري، أبو القاسم جار الله**، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٣٠. **السامرائي، إبراهيم (دكتور)**، النحو العربي نقد و بناء، دار عمار– عمان، ودار البيارق– بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣١. **السامرائي، فاصل صالح (دكتور)**، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٣٢. **ابن السراج، أبو بكر**، الأصول في النحو، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ت.
٣٣. **سيبويه، أبو بشر**، الكتاب، تحقيق أ.عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٤. **السيوطي، جلال الدين**، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
٣٥. _____الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٣٦. _____ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
٣٧. **الشاطبي، إبراهيم بن موسى**، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٣٨. **الشاوش، محمد (دكتور)**، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، ٢٠٠١م.
٣٩. **الشنقيطي، محمد الأمين**، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٤٠. **الصبان، أبو العرفان**، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م.
٤١. **الطبري، أبو جعفر**، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٢. **طرفة، أبو عمرو**، ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٣. **عبد العظيم، أحمد (دكتور)**، القاعدة النحوية: دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٤٤. **عبد اللطيف، محمد حماسة (دكتور)**، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٤٥. **ابن عصفور، علي بن مؤمن**، المقرب، تحقيق د.أحمد عبد الستار الجواري، د.عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٤٦. _____ شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.
٤٧. **ابن عطية الأندلسي، أبو محمد**، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق د.عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٤٨. **ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن**، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٤٩. _____ المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٥٠. **أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد**، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٤م.
٥١. _____ التكملة، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.
٥٢. **عمايره، إسماعيل (دكتور)**، بحوث في الاستشراق واللغة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.
٥٣. **عمر، أحمد مختار (دكتور)**، العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
٥٤. **عون، حسن (دكتور)**، اللغة والنحو: دراسة تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال بالإسكندرية، ط١، ١٩٥٢م.
٥٥. **أبو الفداء، عماد الدين**، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق د.رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٥٦. **الفراء، أبو زكريا**، معاني القرآن، تحقيق د.محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
٥٧. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد**، الجمل في النحو، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
٥٨. **ابن قيم الجوزية، برهان الدين**، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٩٥٤م.
٥٩. **كثير عزة، أبو صخر**، ديوان كثير عزة، جمع وشرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
٦٠. **لبيد بن ربيعة، أبو عقيل**، ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق د. حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٦١. **ابن مالك، جمال الدين**، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق د.محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ه/ ١٩٦٧م.
٦٢. _____ شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٦٣. _____شرح الكافية الشافية، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، د.ت.
٦٤. **المبرد، محمد بن يزيد**، المقتضب، تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٦٥. **المخزومي، مهدي (دكتور)**، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
٦٦. **المرادي، أبو محمد بدر الدين**، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٦٧. _____ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
٦٨. **المهيري، عبد القادر (دكتور)**، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٦٩. **ناظر الجيش، محب الدين الحلبي**، شرح التسهيل، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٧٠. **ابن هشام، جمال الدين**، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د.مازن المبارك، د.محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٧١. **ابن يعيش، موفق الدين**، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، صححه وعلَّق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، د.ت.